صـــندوق الـــنقـــد الـدولـــــي

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي

مصدر للنمو لم يستغل بعد

إعداد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي
بقيادة ألكسي كيرييف، مع بواز ناندوا،
لورين أوكامبوس، باباكار سار، رمزي
الأمين، ألان غريغوري أوكلير، يوفي كاي،
جون فرانسوا دوفان.

الرقم 19/01

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي

مصدر للنمو لم يستغل بعد

إعداد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة ألكسي كيرييف، مع بواز ناندوا، لورين أوكامبوس، باباكار سار، رمزي الأمين، ألان غريغوري أوكلير، يوفي كاي، جون فرانسوا دوفان.

صـــندوق الـــنقـــد الـدولـــــي

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

Copyright ©2018 International Monetary Fund

Cataloging-in-Publication Data

IMF Library

الأسماء: International Monetary Fund.
العنوان: Economic integration in the Maghreb – an untapped source of growth / prepared by the staff of the International Monetary Fund.
الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي – مصدر للنمو لم يستغل بعد / إعداد خبراء صندوق النقد الدولي (الطبعة العربية).
عناوين أخرى: Untapped source of growth.
مصدر للنمو لم يستغل بعد.
الوصف: [Washington, DC]: صندوق النقد الدولي ٢٠١٨. | إعداد خبراء صندوق النقد الدولي. | تتضمن ثبت المراجع.

Identifiers: ISBN 9781484378373 (English paper)
Identifiers: ISBN 9781484389843 (Arabic paper)

رؤوس الموضوعات في مكتبة الكونغرس: LCSH: Africa, North—Economic integration. | Economic development—Africa, North.

Arabic Translation of Economic Integration in the Maghreb – An Untapped Source of Growth
الترجمة العربية لدراسة «الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي – مصدر للنمو لم يستغل بعد»

Classification: LCC HC805.E26 2018

سلسلة دراسات إدارات صندوق النقد الدولي تعرض بحوث خبراء الصندوق حول القضايا التي تحظى باهتمام واسع النطاق على المستوى الإقليمي أو بين البلدان. وتعبر هذه الدراسة عن آراء مؤلفيها ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو إدارته العليا.

تُرسل طلبات الحصول على المطبوعات عبر شبكة الإنترنت أو عن طريق الفاكس أو البريد العادي إلى العنوان التالي:
International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.imfbookstore.org
www.elibrary.imf.org

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

المحتويات

شكر وتقدير ..... هـ

ملخص وافٍ ..... ز

١- مقدمة ١

٢- حقائق عن العلاقات الاقتصادية في المغرب العربي ٥

مبادرات تحرير التجارة ٥

اتجاهات التجارة العالمية في بلدان المغرب العربي ٧

الاندماج المغاربي البيني في المجالات التجارية والاستثمارية والمالية والعمالية ١٠

العوامل التي قد تفسر ضآلة الاندماج المغاربي البيني ١٤

٣- مزايا زيادة الاندماج ١٩

لماذا تعتبر زيادة الاندماج أمراً منطقياً ١٩

إمكانات التجارة الإقليمية ٢١

الأثر الممكن لزيادة الاندماج على النمو ٢٥

٤- الأهداف المشتركة لسياسات المغرب العربي ٢٩

المرفق ١- التجارة المغاربية البينية: مزاياها النسبية الظاهرة ٣٣

المراجع ٣٧

الأطر

١- دعوة مراكش للعمل الفوري ٣

٢- المغرب العربي: الأهداف المشتركة للسياسات ٣٠

الأشكال البيانية

١- أهم الاتفاقيات التجارية ٦

٢- مؤشرات التجارة ٨

٣- اتجاهات التجارة والاستثمار ١١

٤- تدفقات التجارة البينية في المنطقة ١٢

٥- الاندماج المالي ١٣

٦- مؤشرات السياسة التجارية ١٥

٧- القيود على التدفقات الرأسمالية ١٧

٨- تشخيص حالة التجارة ٢٢

٩- الميزة النسبية الظاهرة، ٢٠١٦ ..... ٢٣

١٠- إمكانات التجارة البينية في المنطقة ٢٤

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

١١- مكاسب النمو المتحققة من الاندماج التجاري ٢٦
١٢- سلاسل القيمة العالمية ٢٧

الجداول

١- منطقة المغرب العربي: مؤشرات اقتصادية مختارة ٢
٢- مؤشر التكامل التجاري، ٢٠١٦ ..... ٢٤

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

شكر وتقدير

أعد هذه الدراسة الصادرة عن إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فريق من الخبراء بقيادة ألكسي كيرييف وإشراف جون فرانسوا دوفان وتوجيه عدنان مزارعي. وتضمن الفريق بواز ناندوا، ولورين أوكامبوس، وباباكار سار (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصندوق). وقدم المساعدة في الجانب البحثي كل من رمزي الأمين وألان غريغوري أوكلير ويوفي كاي، كما ساعد في عملية الإنتاج كل من رافاكا بريفوست وجيرالدين كروز. ويتوجه المؤلفون بالشكر إلى الخبراء من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وإدارات الصندوق الأخرى على ما أثروا به الدراسة من تعليقات واقتراحات. كذلك يعرب المؤلفون عن امتنانهم للمساعدة التي قدمها الزملاء من إدارة التواصل.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

This page intentionally left blank

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

ملخص وافٍ

حققت فرادى البلدان في منطقة المغرب العربي تقدما كبيرا في التجارة، لكنها كمنطقة لا تزال الأقل اندماجا على مستوى العالم، حيث تبلغ تجارتها البينية أقل من ٥٪ من التجارة الكلية في بلدان المغرب العربي، وهو أقل بكثير من المستوى المسجل في كل التكتلات التجارية الأخرى حول العالم.

وقد تسببت الاعتبارات الجغرافية–السياسية والسياسات الاقتصادية التقييدية في تضييق الخناق على فرص الاندماج الإقليمي. ذلك أن السياسات الاقتصادية ظلت تسترشد بالاعتبارات القُطْرية، مع قليل من الاهتمام بالمنطقة، وبغير تنسيق. ولا تزال القيود على التجارة والتدفقات الرأسمالية كبيرة، كما تشكل عائقا أمام الاندماج الإقليمي على مستوى القطاع الخاص.

وتعتبر زيادة الاندماج بين بلدان المغرب العربي أمرا منطقيا لدواع اقتصادية. فمن شأن هذا الاندماج أن يخلق سوقا إقليمية تشمل قرابة ١٠٠ مليون نسمة يبلغ متوسط دخلهم حوالي ٤ آلاف دولار أمريكي للفرد بالقيمة الاسمية وحوالي ١٢ ألف دولار على أساس تعادل القوى الشرائية. ومن شأن هذا أن يزيد جاذبية المنطقة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ ويخفض تكاليف حركة التجارة ورأس المال والعمالة عبر بلدانها؛ ويعزز كفاءة تخصيص الموارد. ومن شأنه أيضا أن يُكسِب المغرب العربي مزيدا من الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلب السوق.

ويمكن أن يساهم اندماج المغرب العربي بدور مهم في استراتيجية تشجع زيادة النمو في المنطقة. وهناك تقديرات مختلفة تشير إلى أن الاندماج الإقليمي يمكن أن يساهم في زيادة النمو في كل بلد مغاربي بنحو نقطة مئوية على المدى الطويل. وبينما تظل السياسات المحلية القوية هي القاطرة الاقتصادية الأساسية، فإن التجارة الإقليمية البينية يمكن أن تتضاعف نتيجة للاندماج ومن ثم تدعم النمو، مما يرفع مستويات التوظيف. وقد تؤدي زيادة الاندماج إلى وجود أطراف فائزة وأخرى خاسرة داخل كل بلد، مما يوجب على السياسة العامة أن تعالج الاختلالات المحتملة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

وحتى يتحقق اندماج البلدان المغاربية، ينبغي أن تخفض حواجز التجارة والاستثمار، وتربط شبكات البنية التحتية فيما بينها. وينبغي أن تركز جهودها على تحرير أسواق السلع والخدمات ورأس المال والعمل. ويمكن إعطاء دفعة للتجارة داخل المغرب العربي والمساعدة في زيادة اندماج سلاسل القيمة العالمية، من خلال الإزالة التدريجية للحواجز الإقليمية البينية أمام التجارة وإقامة بنية تحتية إقليمية وتحسين مناخ الأعمال. وينبغي أن تكون زيادة الاندماج الإقليمي جزءا مكملا لاندماج البلدان المغاربية عالميا.

ولتسريع خطوات التقدم من مرحلة التعاون إلى الاندماج، ينبغي للحكومات المغاربية أن تحدد أهدافا **مشتركة** للسياسات:

- خلق **الوظائف** من خلال زيادة النمو؛
- **انفتاح** النموذج الاقتصادي في كل بلد؛
- **شمول الجميع** في توزيع ثمار النمو؛
- **التفاوض** بشأن اتفاقية جديدة للاندماج الإقليمي؛
- تحقيق توسع كبير في **التجارة** الإقليمية مقارنة بنطاقها الراهن كوسيلة لبلوغ هذه الأهداف.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الفصل

١ مقدمة

منطقة المغرب، أي «الأرض التي تغرب فيها الشمس» باللغة العربية، هي منطقة شاسعة في شمال غربي إفريقيا تغطي قرابة ٦ ملايين كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها ١٠٠ مليون نسمة. وتشترك بلدانها الخمسة — الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس — في كثير من جوانب التاريخ والثقافة واللغة. فكل البلدان المغاربية اقتصادات بحرية تحتل موقعا استراتيجيا بين الاقتصادات المتقدمة في أوروبا عبر البحر المتوسط في الشمال واقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء النامية ذات الإمكانات الكبيرة في الجنوب.

وبلدان المغرب العربي متقاربة من الناحية الجغرافية ولكن متنوعة من الناحية الاقتصادية. فالجزائر هي أكبر اقتصاد في المنطقة ومن بلدان الشريحة العليا في فئة الدخل المتوسط التي تحتل مكانة مهمة في تصدير الغاز والنفط. ونظرا لاعتمادها الكبير على الهيدروكربونات، فهي تواجه تحديات اقتصادية كلية مهمة بسبب انخفاض أسعار النفط في ٢٠١٤. ولا تزال الحرب الأهلية دائرة منذ عام ٢٠١١ في ليبيا، وهي أيضا من أكبر البلدان المصدرة للنفط والغاز وتنتمي للشريحة العليا في فئة الدخل المتوسط. وقد أدت الحرب إلى فراغ في السلطة وحالة من عدم الاستقرار تنطوي على عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة. وموريتانيا بلد في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط. وباعتبارها بلدا مهما في إنتاج الحديد الخام، فهي تواصل تحقيق نمو سريع نسبيا لكنها تواجه تحدي التقلب في أسعار المعادن. ويمر المغرب، ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة، بمرحلة من التحول التدريجي. والمغرب بلد متوسط الدخل يتسم بتنوع اقتصادي جيد نسبيا. ورغم مكانته المهمة في المنطقة كمصدر للمنتجات الزراعية والسيارات والأسمدة، فهو لا يزال معرضا لتقلب الناتج الزراعي والطلب الخارجي. وأخيرا تونس، وهي بلد صغير من البلدان متوسطة الدخل ومصدر إقليمي مهم للمكونات الكهربائية، وقطع غيار الآلات والمعدات الخفيفة، وزيت الزيتون، والملابس. وتسعى تونس إلى استئناف النمو واسع النطاق واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي بعد عدد من الصدمات الداخلية والخارجية. وهناك تفاوت كبير بين البلدان في مؤشر مناخ ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي ومؤشر جودة المؤسسات الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث يشغل

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الجدول ١– منطقة المغرب العربي: مؤشرات اقتصادية مختارة

	الوحدة	السنة	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس	منطقة المغرب
المنطقة								
المساحة	مليون كيلومتر مربع	٢٠١٧	٢,٤	١,٨	١,٠	٠,٤	٠,٢	**٥,٨**
عدد السكان	مليون نسمة	٢٠١٧	٤١,٥	٦,٤	٣,٩	٣٤,٩	١١,٣	**٩٨,١**
البطالة	٪	أحدث سنة	١٠,٤	١٨,٧	٢٢,٨	١٠,٦	١٦,٠	**١١,٧**
بطالة الشباب	٪	أحدث سنة	٢٤,٩	٤٥,٢	١٦,٧	٢٩,٣	٣٦,٨	**٢٥,٢**
الفقر	٪	أحدث سنة	...	...	٢٢,١	...	٨,٤	**...**
عدم المساواة على مؤشر جيني	مؤشر	أحدث سنة	...	...	٣٢,٤	...	٣٥,٨	**...**
الاقتصاد								
إجمالي الناتج المحلي الاسمي	مليار دولار أمريكي	٢٠١٧	١٧٥,٥	٣٣,٣	٥,٠	١١٠,٧	٣٩,٩	**٣٦٤,٤**
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	دولار أمريكي	٢٠١٧	٤,٢٩٢	٤,٨٥٩	١,٣١٨	٣,١٥١	٣,٤٩٦	**٣,٧١٤**
النمو الحقيقي	٪	٢٠١٣–٢٠١٧	٣,١	٢٧,٩	٣,٥	٣,٤	١,٧	**٢,٤**
نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي	٪	٢٠١٣–٢٠١٧	١,٠	٢٨,٥	١,١	٢,٣	٠,٤	**٠,٧**
التضخم	٪	٢٠١٣–٢٠١٧	٤,٦	١٥,٠	٢,٤	١,٣	٤,٨	**٥,٦**
عجز المالية العامة	٪ من إجمالي الناتج المحلي	٢٠١٣–٢٠١٧	٢٧,٩	٢٧٠,٢	٢١,٩	٢٤,٣	٢٥,٦	**٢٧,٤**
الحساب الجاري	٪ من إجمالي الناتج المحلي	٢٠١٣–٢٠١٧	٢١٠,٠	٢٣٠,٣	٢١٩,٦	٢٤,٨	٢٨,٨	**٢٩,١**
الدين العام	٪ من إجمالي الناتج المحلي	٢٠١٣–٢٠١٧	١٢,٥	لا ينطبق	٨٥,٢	٦٣,٣	٥٧,٦	**٢٣,٣**
الصادرات	٪ من إجمالي الناتج المحلي	٢٠١٣–٢٠١٧	٢٥,٥	لا ينطبق	٣٨,٧	٣٢,٦	٤٣,٢	**٣٠,٢**
السياسات								
ممارسة الأعمال	المرتبة (١–١٩٠)	٢٠١٨	١٦٦	١٨٥	١٥٠	٦٩	٨٨	**لا ينطبق**
المؤسسات (WEF)	المرتبة ١–٧ (الأفضل)	٢٠١٧	٣,٦	...	٢,٩	٤,٢	٣,٨	**لا ينطبق**
عدد الاتفاقات مع الصندوق	منذ العضوية	٢٠١٨	٤	...	١٥	١٩	١٠	**٤٨**
الاتفاق الحالي مع الصندوق		٢٠١٨	لا يوجد	لا يوجد	ECF	PLL	EFF	**لا ينطبق**

المصادر: دراسة IMF, 2018d؛ والبنك الدولي؛ والمنتدى الاقتصادي العالمي. ملحوظة: WEF = المنتدى الاقتصادي العالمي؛ ECF = التسهيل الائتماني الممدد؛ PLL = خط الوقاية والسيولة؛ EFF = تسهيل الصندوق الممدد.

كل من المغرب وتونس مراكز جيدة نسبيا، بينما تتقارب البلدان الأخرى عند المراكز الدنيا في المقياسين.[١]

وقد قطعت البلدان المغاربية خطوات مهمة في الإصلاحات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، ولكن توفير الفرص للجميع لا يزال أولوية للسياسات فيها جميعا. ونظرا لنسبة الشباب الكبيرة وسرعة النمو السكاني في المنطقة المغاربية، ينبغي تحقيق نمو أسرع في المنطقة عن طريق الاستفادة من مصادر النمو التقليدية والأخرى التي لم تستغل بعد. ولطالما ظل النمو في المنطقة شديد الانخفاض ولم يقدم مساهمة كافية في خلق فرص العمل والحد من الفقر. فقد بلغ معدل النمو المتوسط في السنوات الخمس الماضية أقل من ٢,٤٪ ومن المتوقع ألا يتجاوز ٢,٧٪ على المدى المتوسط. ولا يزال متوسط نصيب الفرد من نمو إجمالي الناتج المحلي قرابة الصفر (الجدول ١). ويلاحَظ أن البطالة المرجحة بعدد السكان لا تزال مرتفعة، حتى مقارنة بأنحاء أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تبلغ ١٢٪ كمعدل كلي و ٢٥٪ للشباب (١٥–٢٤ سنة). وهناك شح في بيانات الفقر وعدم المساواة، لكن الأدلة تشير إلى أن كليهما شهد تحسنا طفيفا منذ الربيع العربي.

[١] يُنصَح بتوخي الحذر عند مقارنة البلدان على أساس المؤشرات الهيكلية القائمة على المسوح. فرغم أن هذه المؤشرات يتم تحديثها سنويا كما يتم تعديل منهجيات المسح بصورة متكررة، فإنها مؤشرات قائمة على التصورات ومقيدة جزئيا بكم البيانات التي يمكن جمعها واقعيا.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الإطار ١– دعوة مراكش للعمل الفوري

تحث هذه الدعوة على إجراء إصلاحات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتشجع العناصر التالية في النمو الاحتوائي (دراسة IMF 2018c):

- **المساءلة**: زيادة الشفافية وتعزيز المؤسسات للسيطرة على الفساد وضمان المسؤولية المشتركة عن السياسات الاحتوائية.
- **المنافسة**: تشجيع القطاع الخاص من خلال تحسين القواعد التنظيمية لبناء اقتصاد مليء بالحيوية.
- **التجارة والتكنولوجيا**: الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا والابتكار، وتنمية التجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي لتنويع مصادر النمو وتوليد مصادر جديدة له، وخلق فرص العمل.
- **عدم إغفال أحد**: بناء شبكات أمان اجتماعي قوية وتمكين الفئات الأقل حظاً، ومنها الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية واللاجئون.
- **الفرصة**: خلق بيئة تتيح فرصا متكافئة للجميع عن طريق الإنفاق الحكومي العادل والداعم للنمو، والنظم الضريبية العادلة، والإصلاح الهيكلي.
- **العمل**: الاستثمار في الموارد البشرية وتسليح العاملين بالمهارات اللازمة في الاقتصاد الجديد عن طريق التعليم حتى يتسنى تعزيز المساواة والرخاء.

وقد قامت الأطراف المعنية الإقليمية بإثارة قضايا النمو الاحتوائي والتجارة والاندماج بصورة قوية في سياق أوسع يشمل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ففي يناير ٢٠١٨، اجتمع في مراكش ممثلون لأكثر من ٢٠ بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنها كل بلدان المغرب العربي، في مؤتمر إقليمي بعنوان «الفرص للجميع: تشجيع النمو وخلق فرص العمل وتعزيز الاحتوائية في العالم العربي» شاركت في استضافته الحكومة المغربية وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي (IMF 2018c). وكان المؤتمر منبرا لتبادل الآراء بين المسؤولين العموميين وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني حول قضايا انخفاض النمو وعدم المساواة والتجارة ومساءلة الحكومة والفساد. ويمكن تلخيص أولويات السياسة التي انتهت إليها هذه المناقشات في العبارة الإنجليزية ACT NOW أو «العمل الفوري» (الإطار ١). وكانت التجارة — التي يشير لها الحرف"T" في عبارة ACT NOW — عنصرا مهما في استراتيجية تعمل على تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً للجميع — أي نمو يقتسم ثماره الجميع ويتيح للجميع الحصول على فرصة اقتصادية متكافئة، بما في ذلك الفئات الأقل حظا.

وبالإضافة إلى ذلك، وإقرارا بأهمية التجارة في تحقيق النمو، وقعت البلدان الإفريقية، ومنها كل البلدان المغاربية، اتفاقية مؤخرا لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA). وبمجرد تنفيذ هذه الاتفاقية التي أطلقها ٤٤ بلدا إفريقيا في مارس ٢٠١٨، ستصبح أكبر اتفاقية للتجارة الحرة تهدف إلى تحرير التجارة الإفريقية البينية في السلع والخدمات. ويرسل توقيعها إشارة قوية عن منافع التعاون الإقليمي البيني. وعلى المدى المتوسط، تهدف الاتفاقية إلى خفض التعريفات الجمركية إلى الصفر على ٩٠٪ من الواردات

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

بين البلدان الإفريقية وتحرير التجارة في الخدمات. ويمكن أن يكون الاندماج التجاري داخل منطقة المغرب العربي خطوة على مسار التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون تعزيز الاندماج داخل المنطقة المغاربية بمثابة هامش أمان ضد التأثير الممكن لاحتدام التوترات التجارية العالمية. فإذا تصاعدت الحمائية في الأسواق التقليدية، يصبح بمقدور بلدان المغرب أن تعوض جانبا من خسائر التصدير والنمو عن طريق القيام بمعاملات تجارية إضافية داخل المنطقة.

وعلى هذه الخلفية، تناقش هذه الدراسة إمكانات الاندماج الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي كمصدر للنمو لم يستغل بعد. وتذهب الدراسة إلى أن زيادة الاندماج الاقتصادي الإقليمي والعالمي يمكن أن تخلق ديناميكية إيجابية للانتقال إلى معدلات أعلى من النمو القابل للاستمرار. ومن شأن زيادة الانفتاح على التجارة والاستثمار بين بلدان المنطقة أن تتيح الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأسعار أقل، وتحفيز المنافسة، وتشجيع الابتكار والتنوع، وزيادة الشفافية، والحد من المكاسب الريعية، وصولاً إلى زيادة الإنتاجية والنمو في كل البلدان. ويمكن أن يكون هذا الاندماج الإقليمي أداة قوية، تكملها السياسات المحلية، لرفع النمو الممكن في المغرب العربي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر. وتقوم هذه الدراسة بالأمور التالية على وجه التحديد:

- دراسة الأسباب الأساسية لضآلة الاندماج الإقليمي؛
- عرض المسوغات الاقتصادية الداعمة لزيادة الاندماج الإقليمي؛
- تقييم الأثر الممكن للاندماج على النمو والتوظيف؛
- اقتراح مجموعة من الأهداف «المشتركة» لتحقيق المزيد من التكامل الإقليمي.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الفصل

٢ حقائق حول العلاقات الاقتصادية بين بلدان المغرب العربي

مبادرات تحرير التجارة

طالما أدركت بلدان المغرب العربي الفوائد الناتجة عن زيادة الاندماج الاقتصادي، ولكن الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه لم تحقق سوى نجاح جزئي. إذ أبرمت البلدان المغاربية عددا من اتفاقيات التجارة الحرة (الشكل البياني ١) من أجل تعزيز التجارة داخل منطقة المغرب العربي. ففي عام ١٩٨٩، أسست البلدان المغاربية الخمسة اتحاد المغرب العربي بغرض تعزيز التعاون والاندماج بين الدول العربية في شمال إفريقيا. وفي هذا السياق، أجرت البلدان الأعضاء مفاوضات بشأن تأسيس منطقة التجارة الحرة المغاربية بغرض تحقيق الاندماج في جميع مجالات النشاط الاقتصادي. ووقع وزراء التجارة على اتفاقية في عام ٢٠١٠، ولم يتم التصديق عليها حتى الآن. كذلك وقع كل من ليبيا والمغرب وتونس على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في عام ١٩٩٧، إلى جانب عضوية هذه البلدان في اتحاد المغرب العربي. وشارك كل من المغرب وتونس في إبرام اتفاقية أغادير الموقعة في عام ٢٠٠٤ بغرض إنشاء منطقة تجارة حرة. وبينما كانت المبادرات السابقة مفيدة في تشجيع روح الاندماج، لم يكن لها سوى تأثير محدود على التجارة الإقليمية في الواقع العملي. فعلى سبيل المثال، استهدف اتحاد المغرب العربي تحقيق أهداف ملموسة على طريق الاندماج، ولكنه متوقف عن العمل منذ سنوات عديدة.

وكان لترتيبات اندماج بلدان المغرب العربي مع شركاء من خارجه، والتي تضمن بعضها بنودا بشأن التجارة عبر بلدان المنطقة، أثر أكبر. وتشارك البلدان المغاربية في عدد من اتفاقيات التجارة بغرض تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الروابط التجارية التقليدية مع أوروبا. فعلى سبيل المثال، تشارك الجزائر والمغرب وتونس، من بين بلدان أخرى، في الاتفاقية الأورومتوسطية التي تنص على تأسيس رابطة مع الاتحاد الأوروبي وبلدانه الأعضاء. وتهدف الاتفاقية إلى إزالة الحواجز على التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط، وفيما بين بلدان جنوب المتوسط. وتشارك موريتانيا في اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان غرب إفريقيا والتي تهدف إلى تحرير التجارة الثنائية وتقديم الدعم الإنمائي إلى مجموعة البلدان تلك. وأبرمت موريتانيا أيضا

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ١: أهم الاتفاقيات التجارية
(الثنائية والتفضيلية)

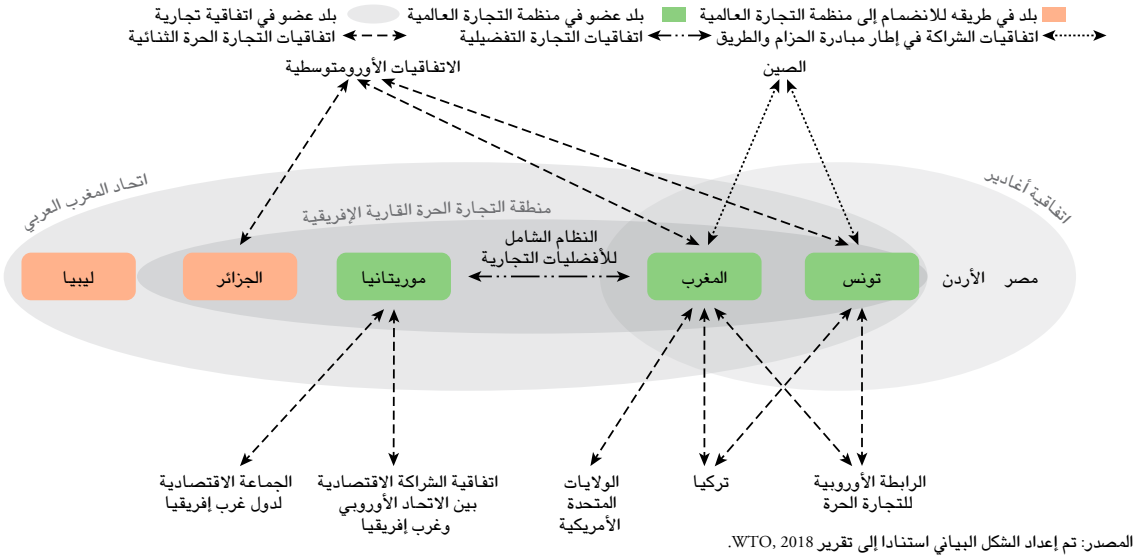

المصدر: تم إعداد الشكل البياني استنادا إلى تقرير WTO, 2018.

اتفاقية تجارة حرة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ووقع كل من المغرب وتونس عددا من اتفاقيات تحرير التجارة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التي تشمل ضمن عضويتها آيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا. وأبرم المغرب وتونس اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع تركيا، كما توصل المغرب إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشارك البلدان المغاربية في المنظمات الدولية التي تهدف إلى تشجيع التعاون الدولي والإقليمي. فعلى سبيل المثال، تشارك جميع بلدان المغرب العربي في عضوية جامعة الدول العربية التي تم تأسيسها عام ١٩٤٥ والتي اضطلعت في السابق بدور رائد في جهود الاندماج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشارك جميعها أيضا في عضوية الاتحاد الإفريقي، وهو منظمة سياسية تضم جميع البلدان الإفريقية وتهدف في الأساس إلى تيسير التعاون. فضلا عن ذلك، تشارك جميع البلدان المغاربية في اتفاقية النظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية والتي تشكل إطارا أسسه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٨٨ لتبادل الأفضليات التجارية بين البلدان النامية بغرض تشجيع التجارة داخل البلدان النامية. وبالرغم من أن بلدان المغرب العربي أبرمت عددا من اتفاقيات التجارة التفضيلية استنادا إلى هذا الإطار، لا توجد سوى اتفاقية واحدة بين بلدان المغرب العربي، وهي اتفاقية مبرمة بين المغرب وموريتانيا. وأخيرا، تشارك موريتانيا والمغرب وتونس في عضوية منظمة التجارة العالمية، وتستعين بالمنظمة كمنصة للتفاوض وتسوية المنازعات. وتقدمت الجزائر بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٨٧، ولكن المفاوضات لم تختتم بعد. وتقدمت ليبيا كذلك بطلب للانضمام إلى منظمة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

التجارة العالمية عام ٢٠٠٤، ولكنها لم تتخذ أي إجراءات إضافية للتفاوض في هذا الشأن. لذلك لا يزال البلدان خارج نطاق الالتزام بالقواعد الصادرة عن المنظمة.

ويشارك المغرب العربي في مبادرة الحزام والطريق التي أعلنتها الصين مؤخرا. ووقعت الجزائر وليبيا والمغرب وتونس بالفعل على اتفاقيات شراكة مع الصين في إطار المبادرة. ويمكن لموريتانيا النظر في إبرام اتفاقيات مماثلة. وتركز المبادرة على تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال استثمارات البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء، ولكنها تغطي أيضا مختلف أشكال التعاون بوجه أعم، مثل تيسير التجارة والمساعدة الفنية.

اتجاهات التجارة بين البلدان المغاربية والعالم

شهدت السنوات الأخيرة تراجعا في درجة الانفتاح التجاري عبر جميع بلدان المغرب العربي، ما عدا المغرب (الشكل البياني ٢). ويتسق هذا التراجع مع الاتجاهات الدولية، بما في ذلك الضعف العام في النشاط الاقتصادي الدولي، بما في ذلك الاستثمار، وتباطؤ وتيرة التحرير التجاري، وانخفاض أسعار السلع الأولية، بما في ذلك النفط، وتراجع نمو سلاسل القيمة العالمية. ويعزى تراجع الانفتاح التجاري في الجزائر وليبيا وموريتانيا إلى انخفاض أسعار السلع الأولية وعدم كفاية التنوع الاقتصادي.

وعلى غرار الكثير من الأسواق الصاعدة، تستورد البلدان المغاربية بكثرة من الصين. وقد ازدادت الصادرات الصينية إلى المغرب العربي ازديادا كبيرا منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث بلغت حوالي ١٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٦ (١٢٪ من مجموع واردات المغرب العربي)، مقابل أقل من ٥ مليارات دولار أمريكي منذ عشر سنوات (٨٪ من مجموع الواردات). وتتضمن السلع التي توفرها الصين الماكينات الزراعية والجرارات والسيارات وغيرها الكثير. ومن الممكن أن تكون المنافسة المتزايدة من الصين وغيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في آسيا أحد التحديات الأخرى التي تعوق الاندماج الإقليمي. كذلك ازدادت أهمية الصين والبلدان الآسيوية الأخرى كسوق صادرات أساسية لجميع بلدان المغرب العربي، لا سيما موريتانيا.

وفي السنوات الأخيرة، شهد كل من المغرب وتونس تحسنا في مستوى جودة المنتجات وتنوع الصادرات، بينما ظل المستوى ثابتا عموما في موريتانيا وتراجع في الجزائر. ونتيجة لذلك، ازداد تغلغل المغرب وتونس ازديادا كبيرا في أسواق الصادرات مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ومقارنة بالمتوسطات الإقليمية أيضا. ولكن بخلاف المعادن والوقود والإنتاج الحيواني والزيوت النباتية، لا تزال جودة المنتجات التصديرية لبلدان المغرب العربي أقل عموما منها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، لا سيما السلع في قطاعات الصناعة التحويلية والماكينات والنقل.

وتتفاوت درجة التركز السوقي تفاوتا كبيرا بين بلدان منطقة المغرب العربي. فبخلاف المغرب وتونس، تصدر البلدان المغاربية مجموعة قليلة من المنتجات. وتعكس صادرات الجزائر وليبيا وموريتانيا درجة كبيرة من التركز. ففي الجزائر وليبيا، يمثل الوقود ٩٠٪

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٢

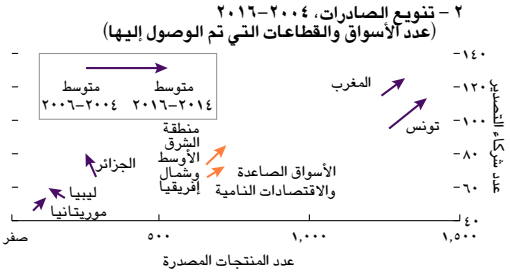

المصادر: قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

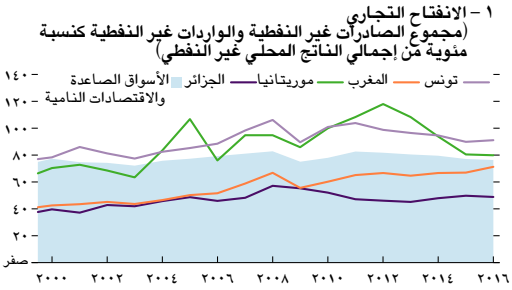

المصادر: عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

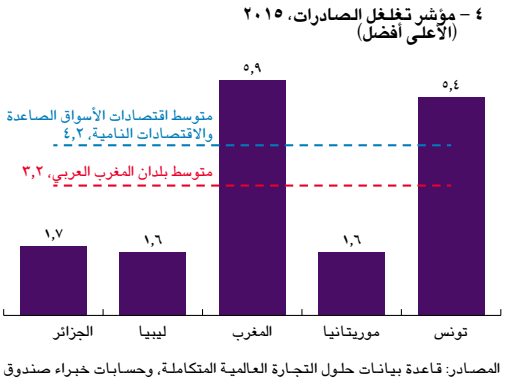

المصادر: قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يقيس هذا المؤشر مدى وصول صادرات بلد ما إلى الأسواق المثبتة بالفعل. ويحسب كعدد البلدان التي يصدر لها البلد القائم بالإبلاغ منتجا ما مقسوما على عدد البلدان التي أبلغت عن استيراد هذا المنتج خلال العام.

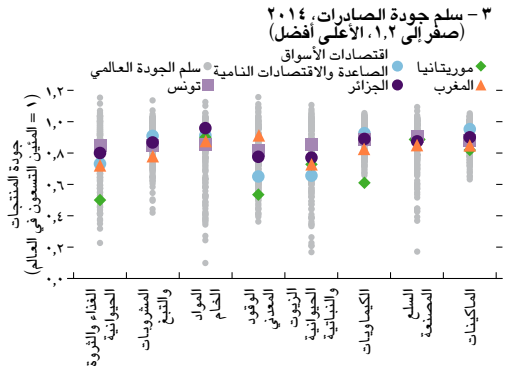

المصدر: قاعدة بيانات جودة الصادرات لدى صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستثنى الفئتان «أصناف صناعة متنوعة» و«أخرى»، حيث تمثلان نسبة ضئيلة من صادرات البلدان.

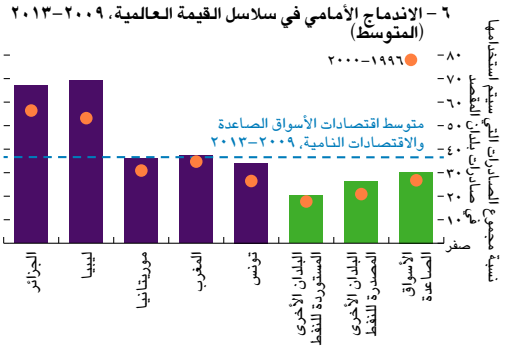

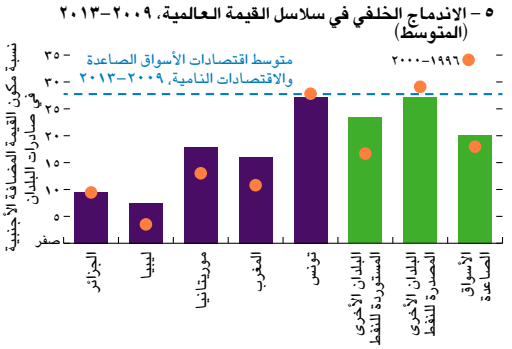

المصادر: قاعدة بيانات Eora MRIO، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: MRIO= المدخلات والمخرجات متعددة المناطق. وتتضمن البلدان الأخرى المستوردة للنفط بنغلاديش وكمبوديا وفييت نام، وتتضمن البلدان الأخرى المصدرة للنفط ماليزيا والمكسيك وإندونيسيا.
[١] نظرا لوجود بعض المخاوف بشأن جودة البيانات المستمدة من قاعدة بيانات Eora MRIO، تم عرض بيانات البلدان بعد التأكد من دقتها بمقارنتها مع بيانات صادرات المنتجات الوسيطة المستمدة من قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

و٩٨٪ من مجموع الصادرات على الترتيب. وتتكون صادرات موريتانيا في الجزء الأكبر منها من السلع الأولية، مثل المعادن والفلزات والأسماك. بينما يزداد تنوع القاعدة التصديرية في المغرب وتونس: الصناعة التحويلية (الكيماويات والماكينات وقطع غيار المعدات) والزراعة والخدمات (السياحة والخدمات المالية والطبية).

وقد أحرزت بلدان المغرب العربي تقدما نحو الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وفي تونس فقط، تقترب مستويات الاندماج الخلفي في سلاسل القيمة العالمية – أي نسبة القيمة المضافة الأجنبية المستوردة المستخدمة في إنتاج الصادرات – من متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ولكنها لا تزال منخفضة رغم تحسنها المستمر في موريتانيا والمغرب، ومنخفضة للغاية دون أي تحسن في الجزائر وليبيا. وفي الجزائر وليبيا، ترتفع للغاية مستويات الاندماج الأمامي في سلاسل القيمة العالمية، أي نسبة القيمة المضافة المستخدمة في الإنتاج في بلدان المقصد، وهو ما يعكس دور البلدين كمورد في العمليات المتممة لإنتاج المنتجات النفطية. ويبدو أن باقي البلدان المغاربية الأخرى مندمجة بدرجة كبيرة نسبيا في العمليات المتممة للإنتاج في سلاسل القيمة العالمية، ولكن الجزء الأكبر من هذا الاندماج مع شركاء اقتصاديين خارج المنطقة. وفي الوقت نفسه، لا تزال سلاسل القيمة العالمية الإقليمية بين البلدان المغاربية ضعيفة. وتشير دراسة Bald-win (2012) إلى أنه في مجموعات البلدان المندمجة بدرجة كبيرة فيما بينها، عادة ما يتم استيراد المدخلات الوسيطة المستخدمة في الصادرات من داخل المنطقة نفسها – وهي ظاهرة غالبا ما يطلق عليها اسم مصنع آسيا ومصنع أوروبا. ومن ثم فإن الهدف المنشود هو إقامة مصنع المغرب العربي.

وتنمو التجارة في الخدمات التجارية، لا سيما السياحة، ولكن بمعدلات بطيئة. وبينما لا تتوافر معلومات تفصيلية عن التجارة في الخدمات في بلدان المغرب العربي، تشير الشواهد الواقعية إلى أن الشركات متعددة الجنسيات زاد حجم استثماراتها في تجارة الخدمات الأجنبية في المغرب وتونس خصوصا، لا سيما كجزء من الخدمات اللوجستية العالمية المقدمة للأسواق الأوروبية (دراسة World Bank 2010). والمغرب وتونس من المقاصد المعتادة التي يزورها السائحون من أوروبا والبلدان العربية في الخليج العربي وروسيا. وفي عام ٢٠١٧، أعلن المغرب عن حجم استثمارات في قطاع السفر والسياحة بلغ حوالي ٤,٦ مليار دولار أمريكي، وهو ما شكل مساهمة مباشرة بنسبة ٨,٢٪ في إجمالي الناتج المحلي بفضل بلوغ عدد السائحين الأجانب حوالي ١٠ ملايين سائح. وخلال الفترة نفسها، استثمرت تونس حوالي ٠,٨ مليار دولار أمريكي، وساهم القطاع مساهمة مباشرة بلغت ٦,٩٪ في إجمالي الناتج المحي بفضل بلوغ عدد السائحين ٧ ملايين سائح (راجع WTTC 2018). وفي المقابل، ينخفض مستوى النشاط السياحي في الجزائر وموريتانيا. وبينما يأتي معظم السائحين من خارج المنطقة، يعد نشاط السفر والسياحة بين بلدان المنطقة محدودا.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

التكامل بين بلدان المغرب العربي في مجالات التجارة والاستثمار والخدمات المالية والعمل

التجارة

بالرغم من الترتيبات المؤسسية القائمة، لا يزال حجم التجارة بين بلدان المغرب العربي محدودا. إذ تقل مستويات التجارة كثيرا فيما بين بلدان المنطقة عنها بين بلدان المنطقة وباقي العالم. ويبلغ حجم التجارة بين بلدان المغرب العربي أقل من ٥٪ من مجموع التجارة في المنطقة، مقارنة بحجم التجارة الإقليمية الذي يبلغ حوالي ١٦٪ في إفريقيا و١٩٪ في أمريكا اللاتينية و٥١٪ في آسيا و٥٤٪ في أمريكا الشمالية و٧٠٪ في أوروبا.

ولا تتخذ البلدان المغاربية الخمسة أيًا من بلدان منطقتها شريكا تجاريا أساسيا لها. فمعظم الأنشطة التجارية لبلدان المغرب العربي تتم مع أوروبا، وهو ما يعكس جزئيا الأوضاع التاريخية وطبيعة السلع الأولية التجارية والجهود المبذولة مؤخرا من جانب فرادى البلدان بهدف تحرير التجارة مع أوروبا. وتمثل بلدان الاتحاد الأوروبي، لا سيما فرنسا وإيطاليا وإسبانيا التي تعد الاقتصادات المتقدمة الأقرب جغرافيا من المغرب العربي، مقصدا لما يزيد على نصف صادرات جميع البلدان المغاربية ما عدا موريتانيا (الشكل البياني ٣). وفي تونس والجزائر فقط، تمثل الصادرات إلى بلدان المغرب العربي نسبة كبيرة من مجموع التجارة (حوالي ١٠٪ و٤٪ من الصادرات على الترتيب).

وتتكون التجارة فيما بين بلدان المغرب العربي من تدفقات أساسية قليلة. ففي عام ٢٠١٦، شكل عدد قليل من التدفقات السلعية الجزء الأكبر من التجارة الإقليمية: صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس، وصادرات الحديد والصلب والملابس من المغرب إلى الجزائر، وصادرات الحديد والصلب من تونس إلى الجزائر، وصادرات الزيوت الحيوانية والنباتية من تونس إلى ليبيا (الشكل البياني ٤). أما باقي التدفقات التجارية الأخرى، فكانت جميعها محدودة. وتوجد بعض السلع المهمة القابلة للتصدير التي لا تدخل ضمن تدفقات التجارة الإقليمية على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، لا تحتل السيارات وقطع غيارها من المغرب، والأسمدة من الجزائر، والأسماك من موريتانيا، وأشباه الموصلات الكهربائية من تونس جانبا كبيرا من التجارة الإقليمية. وبوجه عام، توجد ٢٠ سلعة محتملة يمكن أن تشملها التدفقات التجارية الثنائية يشغل ربعها فقط جانبا كبيرا من التجارة الإقليمية بين البلدان المغاربية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير المعلومات المتاحة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية محدودة على مستوى المنطقة. كذلك اتضح من الدراسات السابقة أن التدفقات الثنائية داخل المنطقة أقل كثيرا من المستويات الملاحظة في المناطق الأخرى (راجع World Bank 2010). ولا يتوافر سوى القليل من البيانات الموثوقة الحديثة عن التدفقات الرأسمالية الثنائية، ولكن حالة المغرب، الذي تتوافر بيانات عنه، تشير إلى أن التدفقات الرأسمالية مع بلدان المغرب العربي متدنية للغاية (الشكل البياني ٣). فالاستثمارات المباشرة للمغرب في بلدان المغرب العربي، سواء

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٣: اتجاهات التجارة والاستثمار

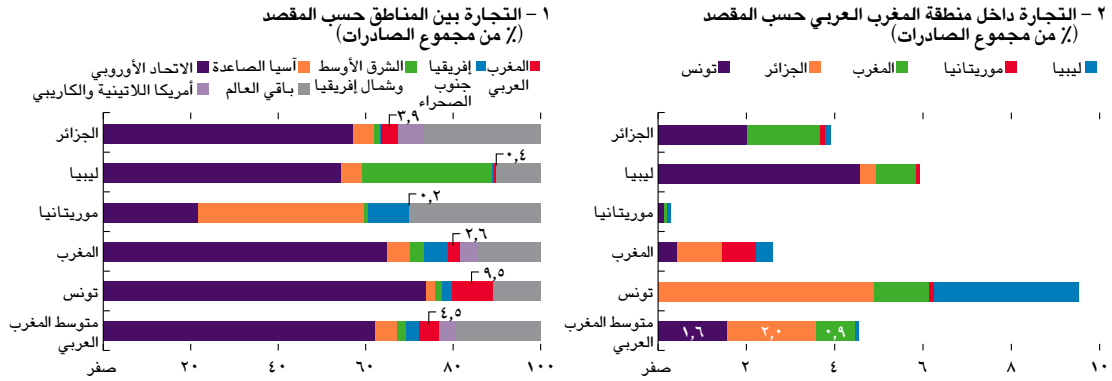

المصادر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٨ لدى منظمة الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الصادرات بالدولار الأمريكي.

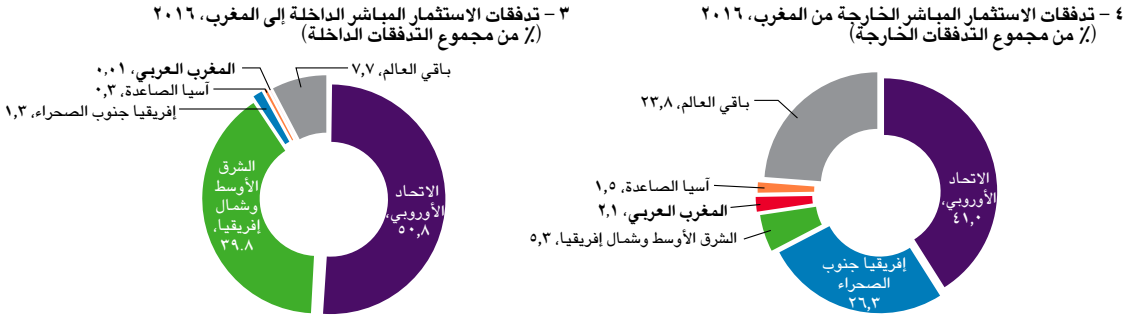

المصدر: المسح المنسق للاستثمار المباشر، ٢٠١٨.

الداخلة أو الخارجة، محدودة للغاية مقارنة بالتدفقات من وإلى المناطق الأخرى. ويتركز حوالي نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة مع أوروبا وأجزاء أخرى من العالم. ويطبق المغرب أيضا سياسة اقتصادية خارجية طموحة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء. وبينما لا تزال مستويات التجارة مع إفريقيا جنوب الصحراء متدنية، تعد المنطقة مقصدا مهما للاستثمارات المغربية، لا سيما في القطاع المالي. وتوجد في معظم بلدان المغرب العربي معوقات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر – مثل القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات، كإلزام الشركات الأجنبية بالعمل مع شركاء محليين واستخدام مدخلات محلية.

الاندماج المالي

لا يزال الاندماج المالي عبر الحدود محدودا، مما يعكس حالة التعاون الاقتصادي الإقليمي. وكانت البنوك المغربية العاملة عبر الحدود هي الأكثر نشاطا في التغلغل في المنطقة، حيث

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٤: التدفقات التجارية داخل المنطقة
(يعكس حجم الإطار مجموع الصادرات، بينما يعكس عرض السهم حجم التدفقات)

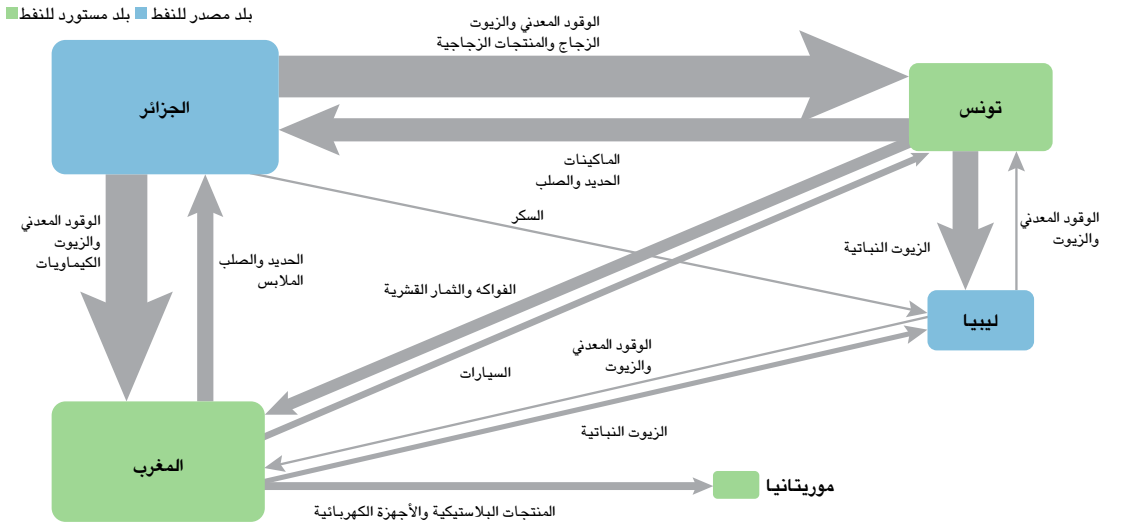

المصادر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٨ لدى منظمة الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

يتواجد التجاري وفا بنك، وهو البنك المغربي الأكبر على الإطلاق وسابع أكبر بنك في إفريقيا، في تونس وموريتانيا. ولكن توسع البنوك المغربية في الجزائر وليبيا كان محدودا. ونتيجة لذلك، لا توجد تقريبا أي مؤسسات مالية عبر الحدود في منطقة المغرب العربي.

ويوجد تفاوت بين القطاعات المالية في فرادى بلدان المغرب العربي من حيث مستويات التطور، ولكن الحصول على التمويل من التحديات المشتركة في جميع البلدان (الشكل البياني ٥). ويعد المغرب في طليعة البلدان المتطورة ماليا، حيث يتمتع بنظام مالي فعال تهيمن عليه بنوك خاصة ديناميكية. وقد توسع الجهاز المصرفي المغربي في العمليات عبر الحدود، ويتواجد حاليا في ٢٢ بلدا إفريقيا، بما في ذلك في إفريقيا جنوب الصحراء (بنن وبوروندي وغانا). ولا تزال تونس، وهي على درجة من التطور المالي مماثلة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تواجه تحديات في إعادة هيكلة البنوك العامة الضعيفة والتعامل مع الأعباء الكبيرة الناتجة عن القروض غير المنتظمة، بالرغم من أن أداء بنوكها الخاصة سليم نسبيا. ولا يزال القطاع المالي في الجزائر وليبيا تهيمن عليه البنوك المملوكة للدولة. وفي معظم البلدان، يصعب الحصول على التمويل، لا سيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالرغم من التقدم الكبير المحرز خلال العقد الماضي. وتعد إمكانية الحصول على الخدمات المالية مرتفعة نسبيا في المغرب وتونس، وإن كانت دون متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ولكنها أقل في البلدان الأخرى.

وتشهد بلدان المنطقة نموا مستمرا في مجال التكنولوجيا المالية، مما يخلق الأساس اللازم لتعميق الاندماج المالي. ويزداد عدد الشركات الجديدة المتخصصة في مجال التكنولوجيا

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٥: الاندماج المالي

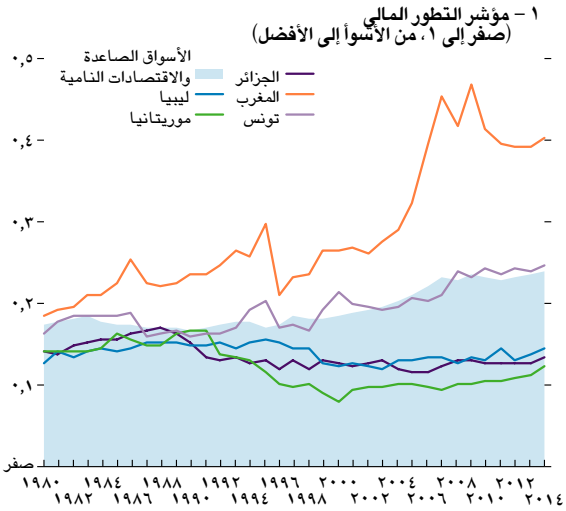

المصدر: دراسة IMF 2018a.

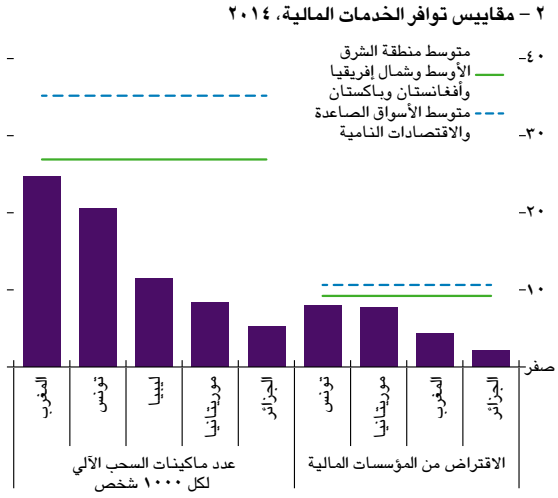

المصادر: مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، ومؤشر الشمول المالي الصادر عن البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تعبر بيانات ليبيا عن الأوضاع في عام ٢٠١٢.

المالية في المغرب وتونس والجزائر. وقد وضع كل من المغرب وتونس إطارا لتنظيم الخدمات المالية الرقمية وتداول النقود عبر الهاتف المحمول، وهو ما يساعد في الحد من نسبة السكان غير المستفيدين من الخدمات المصرفية. كذلك زاد تغلغل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة في المغرب وتونس، وبدرجة أقل في الجزائر وموريتانيا. وعلى الجانب التنظيمي، أقرت الجزائر والمغرب وتونس تشريعات لمكافحة الجرائم الإلكترونية والأمن الإلكتروني. ويمكن المساعدة، من خلال إزالة الحواجز التجارية والتنسيق التنظيمي، في تطبيق التكنولوجيات المالية الجديدة على نحو أسرع وأوسع نطاقا والتشجيع على زيادة الاندماج المالي.

ويهدف المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية الجديد إلى تسريع وتيرة الاندماج المالي. وقد تم تأسيس هذا المصرف الإقليمي عام ٢٠١٧، ويبلغ رأسماله ٥٠٠ مليون دولار أمريكي مقسمة بالتساوي بين البلدان الخمسة. والغرض من هذا المصرف تسريع وتيرة الاندماج المالي وتشجيع التجارة والاستثمار داخل المنطقة من خلال إزالة الحواجز التنظيمية والمؤسسية التي تعوق نمو التمويل داخل المغرب العربي. وسيمكن تعزيز الاندماج المالي أيضا من خلال تفعيل اتفاقية نظام المدفوعات لعام ١٩٩١ المبرمة بين البنوك المركزية الخمسة والتي تتيح لها ممارسة عملياتها في جميع البلدان. وبينما سيسهم الاندماج المالي في النمو، يتعين توخي الحرص في إدارة المخاطر الناتجة عن إمكانية زيادة التقلبات المالية.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

العمل

تبدو مستويات الهجرة الرسمية بين البلدان المغاربية ضعيفة، بالرغم من أن حرية انتقال العمالة كانت أحد أهداف اتحاد المغرب العربي. وبينما لا تزال المعلومات المتاحة عن حجم الهجرة بين بلدان المغرب العربي تقريبية بسبب نقص البيانات، تشير المعلومات المتاحة إلى أن مستويات الهجرة بين بلدان المنطقة لا تزال متدنية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٣، بلغت نسبة المهاجرين في مجموع سكان المنطقة ١٪ فقط، وكانت نسبة العمال المهاجرين من مجموع العاملين أقل (٠,٥٪) مقارنة بالمناطق الأخرى (راجع دراسة ILO 2015). ويعد المغرب العربي مصدرا للمهاجرين، حيث يعد كل من المغرب والجزائر من بين أكبر البلدان المصدرة للمهاجرين في العالم. ولا تزال الهجرة من بلدان المغرب العربي موجهة في معظمها نحو بلدان الاتحاد الأوروبي.

العوامل التي قد تفسر ضعف الاندماج داخل منطقة المغرب العربي

توجد أسباب عديدة ومعقدة وراء عدم اندماج بلدان المغرب العربي بدرجة كافية. ومن هذه الأسباب السياسات التجارية والاستثمارية التقييدية، والحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية، وعدم كفاية البنية التحتية الإقليمية، والاعتبارات الجغرافية السياسية. كذلك أدى التوجه التقليدي للتجارة تجاه أوروبا، والمحاولات الأخيرة للتنويع في اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء، وصعود الصين كسوق لصادرات المغرب العربي، إلى تحول تركيز بلدان المغرب العربي عن الاندماج الإقليمي.

وثمة عوامل جغرافية سياسية أعاقت الاندماج الإقليمي. والأسباب الرئيسية وراء الاضطرابات معقدة ومختلفة عبر البلدان. ولا يزال اتحاد المغرب العربي معطلا منذ سنوات بسبب الخلافات بين البلدان الأعضاء، لا سيما بين الجزائر والمغرب. كذلك أدت التهديدات الإرهابية إلى تشديد الضوابط الحدودية. ولا تزال الحدود الممتدة على مسافة ١٠٠٠ ميل بين الجزائر والمغرب مغلقة منذ عام ١٩٩٤. وتواجه بلدان عديدة أوضاعا اقتصادية سياسية ذات خصوصية قطرية، مما يكون قد أدى في أحيان عديدة إلى مزيد من التأخر في إحراز أي تقدم نحو التكامل الإقليمي. غير أنه في الآونة الأخيرة، دعت مجموعات مختلفة إلى إحياء اتحاد المغرب العربي.

وتواجه التجارة داخل المغرب العربي صعوبات بسبب السياسات التجارية التقييدية. وتخضع البلدان المغاربية لتعريفة جمركية أقل مع أوروبا مقارنة بالتجارة مع بعضها البعض. وبوجه عام، فإن المتوسط البسيط للتعريفة الجمركية المطبقة في بلدان المغرب العربي أعلى كثيرا منه في مجموعة العشرين أو مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ٦). فعلى سبيل المثال، بلغ المتوسط البسيط للتعريفة الجمركية في بلدان المغرب العربي حوالي ١٤٪ في عام ٢٠١٦، مقابل ٥٪ في الاتحاد الأوروبي، و٤٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، و١٠٪ في الصين. وتخضع السوق الجزائرية لأعلى مستويات الحماية، حيث يبلغ متوسط التعريفة الجمركية ١٩٪، بينما تبلغ التعريفة الجمركية في البلدان الأخرى حوالي ١٢٪. كذلك تخضع مجموعة مختارة من القطاعات لحماية شديدة حتى في البلدان المنفتحة نسبيا أمام التجارة. فعلى سبيل المثال، تبلغ التعريفة الجمركية على استيراد المنتجات الزراعية ٢٨٪ في المغرب و٣١٪ في تونس. كذلك تم تشديد الحواجز الجمركية وغير الجمركية في الجزائر في أوائل عام ٢٠١٨، حيث تم تطبيق حظر مؤقت على

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٦: مؤشرات السياسة التجارية

١ – مؤشرات السياسة التجارية
(صفر = البلد الأقل انفتاحا في مجموعة العشرين، ١ = البلد الأكثر انفتاحا في مجموعة العشرين)

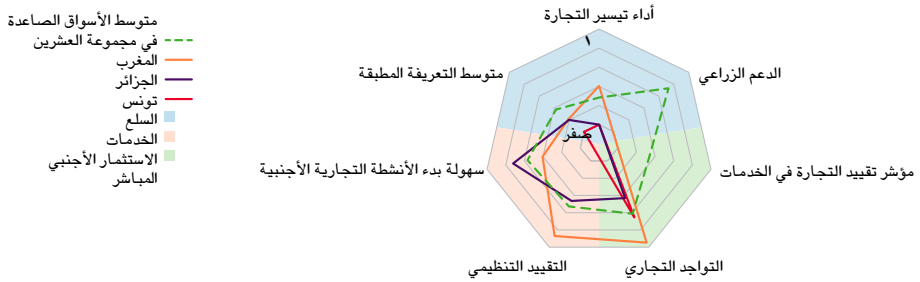

المصادر: نشرة World Tariff Profiles 2015–2016 الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وOECD 2015-2016، وWorld Bank 2008-2011، وIFC (2008-2011).

٢ – أداء الخدمات اللوجستية، ٢٠١٦
(متوسط ترتيب البلدان، الداخل أسوأ)

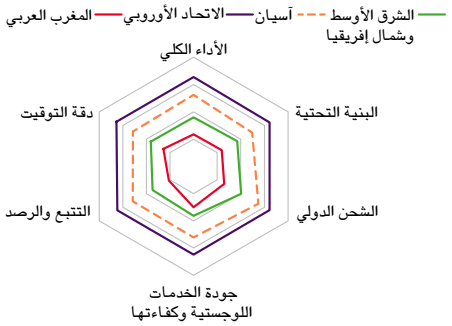

المصدر: World Bank 2018.

٣ – التجارة عبر الحدود، ٢٠١٦
(المسافة من الحد الأعلى للأداء، صفر إلى ١٠٠، الأسوأ إلى الأفضل)

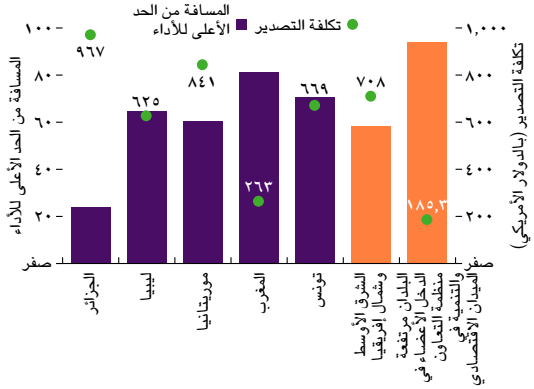

المصدر: World Bank, 2018.

استيراد حوالي ٨٥٠ فئة من السلع، وزيادة عدد السلع الخاضعة لضريبة انتقائية نسبتها ٣٠٪، إلى جانب تطبيق زيادة كبيرة في التعريفة الجمركية (حتى ٦٠٪) على بعض المنتجات الأخرى.

وإلى جانب الحواجز الجمركية، تواجه التجارة الإقليمية الداخلية معوقات غير جمركية عديدة. فعلى سبيل المثال، يعد متوسط تكلفة التصدير أحد أعلى المتوسطات العالمية ويتفاوت بدرجة كبيرة عبر المنطقة بين البلدان المصدرة الأعلى كفاءة (المغرب وتونس) والأقل كفاءة (الجزائر وليبيا وموريتانيا). وبالنسبة لوقت التصدير، فهو مماثل عموما لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى ولكنه أعلى كثيرا منه في الاقتصادات المتقدمة. ويتضح من مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لبلدان المغرب العربي في تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي أن أصحاب الأنشطة التجارية يواجهون معوقات كبيرة في المنطقة. وبالمثل، يتضح من مؤشر التجارة عبر الحدود في تقرير ممارسة الأعمال أن تكلفة معاملات التصدير أو الاستيراد لا تزال مرتفعة في المنطقة. ومن المعوقات

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الإضافية نقاط التفتيش العديدة على الطرق، والتأخر عند المعابر الحدودية، والمدة التي تستغرقها إجراءات التخليص الجمركي وأوجه القصور التي تشوبها. وغالبا ما يتم تشديد القيود الحدودية بدلا من إرخائها لحماية المصلحة المحلية، ممن يتيح فرصا أكبر للكسب الريعي.

ويعد ضعف شبكة النقل البري والجوي الإقليمية في المغرب العربي حاجزا كبيرا أمام الاندماج التجاري. وتوجد أربع وسائل نقل بين بلدان المغرب العربي: البحر والجو والبر والسكك الحديدية. وتعد جميع وسائل النقل بخلاف النقل البحري غير مطورة بالدرجة الكافية. ولا يوجد سوى طريق سريع تجاري واحد للربط بين جميع البلدان المغاربية، وهو طريق القاهرة داكار السريع، ولكن غلق الحدود بين المغرب والجزائر يستحيل معه نقل السلع برا من ليبيا وتونس والجزائر إلى المغرب أو موريتانيا. كذلك توجد بعض الأجزاء على هذا الطريق لم يتم الانتهاء من تجهيزها بعد، ولا يوجد جسر لعبور النهر بين موريتانيا والسنغال. ويتم العبور باستخدام العبارات، مما يحد من حركة التجارة بدرجة كبيرة. وبالرغم من وجود طرق سكك حديدية محلية في الجزائر والمغرب وتونس، تتوقف الخطوط الحديدية عند الحدود أيضا، مما يحول دون وجود شبكة سكك حديدية بين الشرق والغرب. وتوجد أنابيب في عدد من البلدان لنقل النفط والغاز إلى إسبانيا وإيطاليا، ولكنها لا تسير في الطرق المتاحة خلال البلدان المجاورة في المنطقة والتي قد تكون أكثر كفاءة. وبالرغم من وجود رحلات جوية بين بعض البلدان المغاربية، لا تزال معظم شركات النقل الجوي الإقليمية صغيرة وتنظم رحلاتها إلى وجهات محلية في الأساس.

ويخدم النقل البحري، وهو الوسيلة الأساسية للتجارة داخل منطقة المغرب العربي، التجارة مع أوروبا في الأساس. وبالرغم من وجود موانئ في جميع البلدان المغاربية، لا توجد خطوط شحن تجارية كبيرة فيما بينها. فقد وضع كل من البلدان البنية التحتية لمينائه على نحو يخدم التجارة مع أوروبا، بينما تأتي مصلحة التجارة الإقليمية في المقام الثاني. ولا يتمتع سوى القليل من الموانئ بقدرات تنافسية حسب المقاييس الدولية، وفي مقدمتها ميناء طنجة في المغرب الذي أصبح مركزا لوجستيا للمنطقة ككل. ونتيجة لذلك، تحول الجزء الأكبر من حركة المرور البحري عبر المغرب العربي من الموانئ الإقليمية الأخرى إلى المغرب. ويوجد عدد قليل للغاية من خطوط النقل البحري المباشرة بين البلدان المغاربية، وتستخدم في نقل السلع الإقليمية من خلال موانئ بلدان أخرى، مثل ميناء مارسيليا في فرنسا، وميناء ألميريا في إسبانيا، وحتى ميناء روتردام في هولندا. ويؤدي استخدام هذه المواقع إلى تكاليف إضافية، كما يحد من تنافسية أسعار المنتجات التجارية.

وتوجد قيود كبيرة على التدفقات الرأسمالية في جميع البلدان تزيد على متوسط البلدان النظيرة. ويعد حساب رأس المال في المغرب من بين الأكثر انفتاحا أمام التدفقات الرأسمالية الداخلة مقارنة بجميع البلدان المغاربية (الشكل البياني ٧). فلا يشترط الحصول على موافقة مسبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا تفرض الإجراءات الرسمية المرتبطة بالاستثمار في المغرب أي حواجز ملموسة على الاستثمار. وتفرض الجزائر قيودا شديدة على التدفقات الرأسمالية الداخلة. ويشترط إطارها القانوني وجود شريك جزائري يمتلك حصة أغلبية في أي استثمار أجنبي. وفي تونس، ظل الحساب الرأسمالي منغلقا نسبيا حتى عام ٢٠١٥. ووفقا لقانون الاستثمار لعام ٢٠١٦، يعامل المستثمرون الأجانب حاليا كمستثمرين محليين مثلهم مثل المستثمرين التونسيين من حيث الحقوق والالتزامات. وتطبق

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٧: القيود على التدفقات الرأسمالية

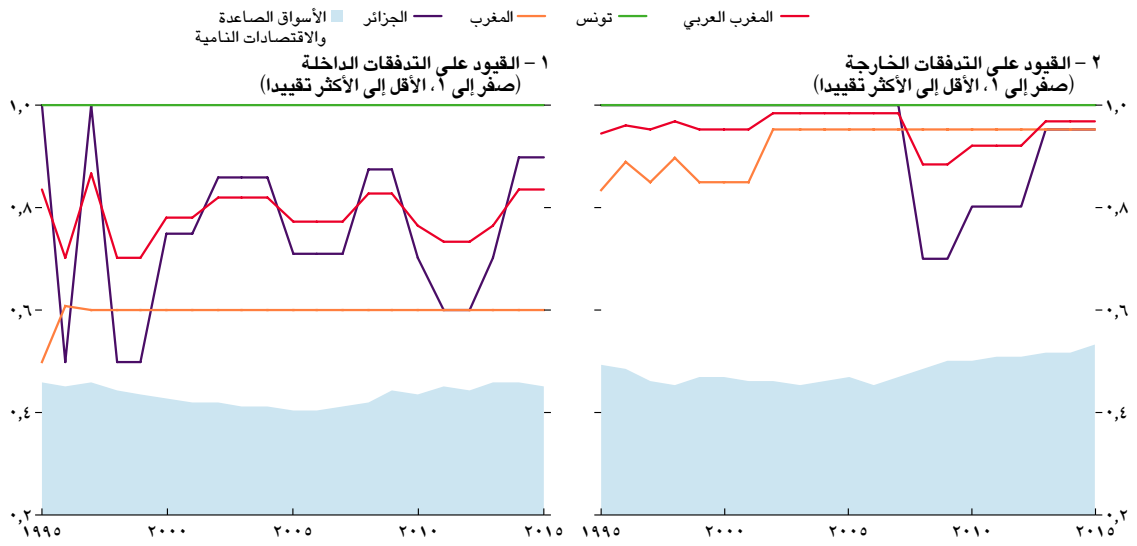

مختلف بلدان المنطقة قيودا متماثلة عموما على التدفقات الرأسمالية الخارجة. ففي المغرب، ينص قانون الاستثمار على أن تكون إعادة توطين رأس المال من خلال حسابات بالدرهم المغربي قابلة للتحويل. وبذلك تحد الضوابط الرأسمالية من قدرة المواطنين على تحويل الأرصدة بالدرهم إلى عملة أجنبية لتحويل أموالهم إلى بلدان داخل المنطقة أو خارجها بغرض الاستثمار. وتشترط الجزائر إعادة استثمار الأرباح داخل البلد للحد من هجرة رؤوس الأموال. وفي تونس، لا تزال عمليات نقل رؤوس الأموال إلى الخارج خاضعة لقيود مشددة من جانب البنك المركزي.

ويوجد عدد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تفسر الهجرة المحدودة بين بلدان المغرب العربي. فلا يزال نمو الوظائف ضعيفا في البلدان المغاربية، مما يحد من فرص توظيف المهاجرين المحتملين. وغالبا ما يفضل المهاجرون من بلدان المغرب العربي البحث عن فرص في أسواق أكثر نضجا (لا سيما في أوروبا). وتوجد كذلك منافسة متزايدة من مواطني البلدان غير المغاربية من الجنوب ومن العمالة الصينية والأوروبية الذين ما يتم توظيفهم غالبا بموجب ترتيبات تعاقدية في إطار مشروعات استثمارية. كذلك فإن صعوبات الحصول على تصريح الإقامة والعمل تحد أيضا من حرية حركة العمالة.

ويشترط العديد من البلدان المغاربية الحصول على تأشيرة دخول، سواء بالنسبة لمواطني البلدان المغاربية الأخرى أو باقي بلدان العالم. وفضلا عن ذلك، غالبا ما لا تزيد مدة الإقامة على ٩٠ يوما. ويأتي كل من المغرب والجزائر وليبيا في ترتيب منخفض للغاية مقارنة بالبلدان الإفريقية الأخرى على مؤشر الانفتاح في منح التأشيرات في إفريقيا (راجع ADB 2017) الذي يرصد التغيرات التي تدعم حرية حركة الأشخاص عبر إفريقيا. ومن بين بلدان المغرب العربي، تعد تونس البلد الوحيد الذي أحرز تقدما مؤخرا نحو فتح حدوده أمام

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

المسافرين، ليصعد ترتيبها ١٣ مرتبة منذ عام ٢٠١٥. وتعد موريتانيا البلد الأكثر انفتاحا أمام المسافرين نظرا لأنها تمنح تأشيرات لجميع المواطنين الأفارقة عند وصولهم.

والاندماج الإقليمي المحدود ليس سمة تختص بها منطقة المغرب العربي دون غيرها. ففي الواقع، ظلت مستويات التجارة الإقليمية ثابتة أو تراجعت في عدد من المناطق منذ تسعينات القرن الماضي، مع وجود استثناءات ملحوظة في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا ووسط آسيا (راجع دراسة Bown and others 2017). فعلى سبيل المثال، تشير تجربة الاندماج الإقليمي في أمريكا اللاتينية إلى أن العوامل التي حالت دون تعزيز التجارة الإقليمية الداخلية مماثلة عموما للعوامل التي شهدتها منطقة المغرب العربي. ومن هذه العوامل عدم الاستفادة من أوجه التكامل بين جهود الاندماج الإقليمي والاندماج العالمي، وعدم كفاية البنية التحتية الإقليمية بما يؤدي إلى زيادة تكلفة التجارة، وزيادة تقلبات حركة الصادرات بسبب عدم تنفيذ إصلاحات اقتصادية لدى الشركاء الإقليميين الرئيسيين.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الفصل

٣ المنافع المترتبة على تعزيز الاندماج

ما أهمية تعزيز الاندماج

من المهم اقتصاديا تعزيز الاندماج بين البلدان المغاربية. فمنطقة المغرب العربي عبارة عن مجموعة مقسمة من البلدان المتجاورة. وتشكل البلدان المغاربية منطقة جغرافية واحدة، وتتشارك بلدان عديدة في نفس الحدود. وتحتل البلدان المغاربية موقعا استراتيجيا بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء، كما يوجد بينها تقارب ثقافي ولغوي. وفي حالة اندماج هذه البلدان، ستكون قادرة على الاستفادة من وفورات الحجم، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وإقامة سلاسل قيمة إقليمية والاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز قدرتها على التفاوض الجماعي – مما قد يؤدي إلى زيادة التجارة فيما بينها وتسريع وتيرة النمو.

وسيسهم تعزيز الاندماج في تحقيق منافع كبيرة للمنطقة من خلال وفورات الحجم، نظرا لأنه سيؤدي إلى إقامة سوق متكاملة كبيرة تضم حوالي ١٠٠ مليون مستهلك من مجموعة بلدان مماثلة في عدد سكانها للبلدان الأكثر كثافة سكانية على مستوى العالم، مثل الفلبين ومصر وإثيوبيا. وفي عام ٢٠١٧، سيتجاوز إجمالي الناتج المحلي المشترك للمغرب العربي ٣٦٠ مليار دولار أمريكي، وهو مستوى مماثل لإجمالي الناتج المحلي لجنوب إفريقيا أو الإمارات العربية المتحدة، أو النرويج. وسيبلغ نصيب الفرد في المنطقة من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي حوالي أربعة آلاف دولار أمريكي بالقيمة الاسمية، وهو مستوى مماثل لجنوب إفريقيا وإندونيسيا وبيرو، وحوالي ١٢ ألف دولار أمريكي على أساس تعادل القوى الشرائية. وفي حالة اندماج البلدان المغاربية على هذا النحو، وتطبيق قواعد تجارية واستثمارية موحدة، فإن ذلك سيسهم في تعزيز صمود المنطقة أمام التأثير المحتمل لتصعيد النزاعات التجارية العالمية.

وسيتيح وجود سوق متكاملة حوافز قوية لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والابتكار، ونقل التكنولوجيا. وتشير دراسة سابقة صادرة عن صندوق النقد الدولي (٢٠١٣) إلى أن حجم السوق، والرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسياسات الاقتصادية السليمة، والنمو القوي، واستقرار سعر الصرف، ورأس المال البشري السليم، والبنية التحتية الجيدة، والاستقرار السياسي، وجودة الإطار التنظيمي، جميعها محددات تبدو مهمة ومؤثرة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتتمتع منطقة المغرب العربي بالفعل بأداء قوي

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

نسبيا في بعض هذه المجالات وليس جميعها. ومن الممكن أن يصبح حجم سوق المغرب العربي المتكاملة والقوة الشرائية لمستهلكيها عاملا جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا ما تم تبسيط وتوحيد القوانين الاستثمارية عبر المنطقة. واستمرت معظم البلدان المغاربية في تطبيق سياسات اقتصادية كلية سليمة، بما في ذلك سياسات المالية العامة والسياسات النقدية، بدعم من برامج صندوق النقد الدولي في بعض الحالات. وتوجد بالفعل أرصدة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم البلدان، والتي أحرز بعضها تقدما فيما يتصل برأس المال البشري. ولكن مستوى تنمية البنية التحتية الإقليمية غير كاف، ويأتي ترتيب جميع البلدان المغاربية مع عدا تونس في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٧/٢٠١٨ دون المتوسط العالمي فيما يتعلق بالجودة الكلية للبنية التحتية المحلية لهذه البلدان (راجع WEF 2017). وفيما عدا استثناءات قليلة، يقل أداء المنطقة عن غيرها فيما يتصل بالاستقرار السياسي وجودة الإطار التنظيمي.

وسيتيح الاندماج كذلك تنمية سلاسل القيمة الإقليمية واندماجها على نحو أفضل مع سلاسل القيمة العالمية. وبالنسبة للمغرب العربي، سيؤدي وضع مجموعة من القواعد التجارية والاستثمارية الموحدة إلى إقامة بيئة استثمارية أفضل ليس فقط للمستثمرين المهتمين بالسوق المحلية على مستوى المنطقة، ولكن أيضا بالنسبة للراغبين في تصدير الإنتاج إلى الأسواق القريبة، مثل الاتحاد الأوروبي. وسيساعد الاندماج الإقليمي الشركات المحلية أيضا في الاندماج مع سلاسل الإنتاج العالمية من خلال السماح بحرية حركة القطع والمكونات من خلال الشركاء الإقليميين وفيما بينهم. ولن يمكن للمغرب العربي بلوغ مستويات الأداء اللازمة للاستمرار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الأسواق إلا من خلال تعزيز الاندماج الإقليمي. ويمكن لسلاسل القيمة العالمية أيضا أن تكون بمثابة قنوات لنشر المعرفة من الاقتصادات المتقدمة وفيما بين البلدان المغاربية، على غرار قنوات التجارة والاستثمار التقليدية.

ويمكن للمغرب العربي أن يصبح مركزا للتجارة والاستثمار بين إفريقيا جنوب الصحراء والاتحاد الأوروبي. ففي عام ٢٠١٠، أشار التقرير الصادر عن مجموعة بوسطن الاستشارية بشأن الشركات الإفريقية متعددة الجنسيات الجديدة (BCG 2010) إلى نشأة شركات قوية عابرة للحدود في المغرب العربي، وغطى التقرير ٤٠ شركة إفريقية ١٠ منها في المغرب العربي (٦ من المغرب، و٢ من الجزائر، و٢ من تونس). وفي الواقع، تستثمر الشركات المغربية والتونسية عبر منطقة المغرب العربي وأصبحت أطرافا فاعلة مهمة في البلدان المضيفة. وينبغي أن تدعم الحكومات هذا المصدر المتنامي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التشجيع على زيادة الاندماج الإقليمي في المغرب العربي. ومثل هذه الاستراتيجية ستجعل المغرب العربي أقل اعتمادا على أوروبا وأكثر قدرة على الاستفادة من موقعه بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء.

وستسهم زيادة الاندماج في تعزيز القدرات التفاوضية للمنطقة في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وفي الوقت الحالي، يقوم كل بلد من البلدان المغاربية بالتفاوض منفردا، وغالبا ما يكون ذلك مع شركاء تجاريين أكبر كثيرا ومع المجموعات التي ينتمون لها. فعلى سبيل المثال، قام كل بلد من بلدان المغرب العربي بالتفاوض على اتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي بشكل ثنائي. وبينما تتفاوض معظم المناطق في مجموعات، لم يستخدم خيار

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

المفاوضات المشتركة أثناء المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الشراكة الممددة مع الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى إضفاء الصبغة الرسمية على الأفضليات التجارية للاتحاد الأوروبي وتحقيق الاتساق بينها وبين القواعد الصادرة عن منظمة التجارة العالمية. وفي سياق متعدد الأطراف، وقعت جميع البلدان المغاربية، ما عدا ليبيا، على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وبالرغم من أن معظم المجموعات التجارية الإفريقية الأخرى مثلت أعضاءها في المفاوضات بشأن اتفاقية التحرير التجاري المهمة تلك، تفاوضت البلدان المغاربية كل على حدة نظرا لأن اتحاد المغرب العربي، وهو المجموعة التجارية التي تمثل هذه البلدان، لا يزال معطلا. وفي السياق المتعدد الأطراف، نادرا ما تقدم البلدان المغاربية مقترحات مشتركة في منظمة التجارة العالمية، مما يضعف قوتها التفاوضية.

وينبغي النظر لتعزيز الاندماج الإقليمي بين بلدان المغرب العربي بوصفه مكملا للجهود الرامية إلى إدماج هذه البلدان عالميا. وتشير النتائج التجريبية إلى أن مكاسب الاندماج الإقليمي تبدو محدودة إذا ما تم ذلك على حساب الاندماج العالمي (دراسة Bown and others 2017). وفي المقابل، يمكن لمنطقة المغرب العربي تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تطبيق استراتيجية اندماج قادرة على استغلال أوجه التكامل بين الاندماج الإقليمي والاندماج العالمي. لذلك ينبغي النظر إلى الاندماج الإقليمي في منطقة المغرب العربي كجزء من استراتيجية أوسع نطاقا تهدف إلى الانفتاح بوجه عام أمام جميع الشركاء التجاريين، بما في ذلك في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

الإمكانات التجارية الإقليمية

تؤكد خصائص التدفقات التجارية الحالية على الإمكانات الكبيرة للتجارة الإقليمية. وتشير مستويات التركز السوقي وكثافة التجارة ومعدلات استمرارية المنتجات إلى إمكانية كبيرة للاندماج وضرورة الاستفادة بصورة أكبر من المزايا النسبية لفرادى البلدان (الشكل البياني ٨). ويتضح من مؤشر التركز السوقي، وهو مقياس لتشتت الصادرات عبر الشركاء التجاريين، وجود إمكانية كبيرة لتنويع الشركاء التجاريين، بما في ذلك من خلال الاندماج الإقليمي، نظرا لأن نصف التدفقات التجارية الثنائية المحتملة على الأقل بين البلدان المغاربية إما منخفضة للغاية أو منعدمة. ويشير مؤشر كثافة التجارة إلى أن جميع البلدان المغاربية، ما عدا موريتانيا، تعد أكثر أهمية كوجهات تجارية لبعضها البعض منها كوجهات تجارية لباقي بلدان العالم. وتعد نسبة صادرات كل بلد إلى البلدان المغاربية الشريكة الأخرى أعلى بالفعل من نسبة صادرات العالم إلى المغرب العربي. ومن الخصائص الأخرى المشتركة بين جميع البلدان المغاربية انخفاض معدل استمرارية المنتجات التصديرية. إذ يتضح من مؤشر استمرارية المنتجات، الذي يقيس استمرارية العلاقات التجارية، أن نسبة كبيرة من المنتجات التصديرية الجديدة باختلاف قيمتها يتوقف إنتاجها نظرا لأن عدد الأسواق الخارجية التي تصل إليها ليس كبيرا بما يكفي. ويشير ذلك أيضا إلى وجود إمكانية كبيرة غير مستغلة لتعزيز الاندماج بما يتيح خلق أسواق خارجية جديدة لفرادى المنتجات وربما تحسين معدل استمراريتها.

وتعد التجارة داخل منطقة المغرب العربي تكاملية بدرجة كبيرة. فهيكل صادرات المغرب العربي مطابق لمحتوى واردات المنطقة، ومماثل أيضا لمحتوى واردات الشركاء التجاريين

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٨: تحليل أداء التجارة

معظم البلدان المغاربية تعد بالفعل أسواقا مهمة نسبيا لبعضها البعض.

٢ – كثافة التجارة، ٢٠١٦
(المؤشر، أعلى من ١ يشير إلى كثافة تجارية مرتفعة)

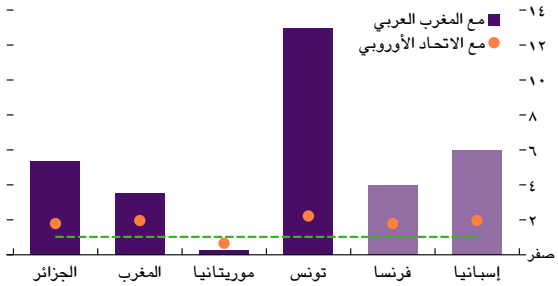

المصادر: قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة، وقاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٨ لدى منظمة الأمم المتحدة.
ملحوظة: يحسب مؤشر كثافة التجارة على أساس نسبة صادرات البلد إلى البلد الشريك مقسومة على نسبة صادرات العالم إلى البلد الشريك. وتستند الحسابات إلى النظام المنسق لعام ٢٠١٢.

تصدر الجزائر وموريتانيا إلى عدد أقل من الأسواق مقارنة بالبلدان المغاربية الأخرى.

١ – التركز السوقي، ٢٠١٦
(المؤشر، صفر إلى ١٠٠، من الأكثر تنوعا إلى الأكثر تركزا)

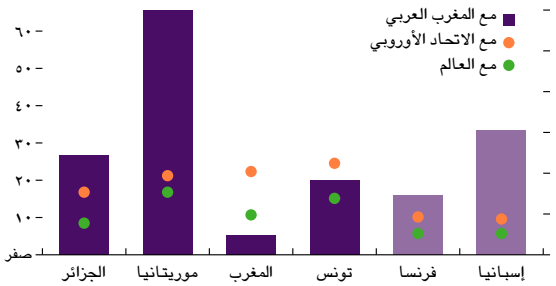

المصادر: قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة، وقاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٨ لدى منظمة الأمم المتحدة.
ملحوظة: يقيس مؤشر التركز السوقي تشتت صادرات بلد ما عبر الشركاء التجاريين. وتستند الحسابات إلى النظام المنسق لعام ٢٠١٢.

التجارة الإقليمية داخل منطقة المغرب العربي تكاملية بنفس قدر تجارة المنطقة مع الاتحاد الأوروبي على أقل تقدير.

٤ – تكاملية التجارة، ٢٠١٦
(المؤشر، صفر إلى ١٠٠، الأقل إلى الأكثر تكاملية)

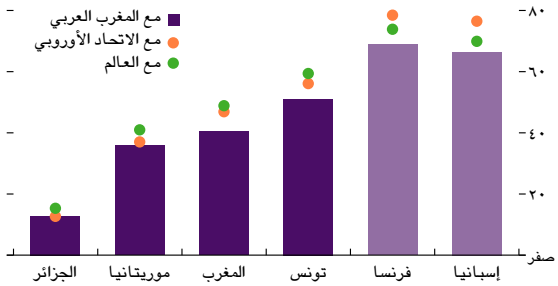

المصادر: قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة، وقاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٨ لدى منظمة الأمم المتحدة.
ملحوظة: يطابق مؤشر تكاملية التجارة صادرات البلد بواردات المنطقة. وتستند الحسابات إلى النظام المنسق لعام ٢٠١٢.

العديد من المنتجات التصديرية لبلدان المغرب العربي لا تستمر طويلا في الأسواق الأجنبية.

٣ – زوال المنتجات واستمراريتها، ٢٠١٥–٢٠١٦
(القيمة بالدولار الأمريكي)

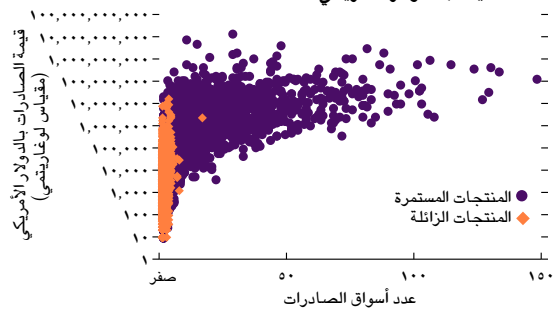

المصدر: قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة.
ملحوظة: تتضمن البيانات الجزائر والمغرب وتونس.

الرئيسيين للبلدان المغاربية من خارج المنطقة. وتشير البيانات الخاصة بالجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس إلى أن صادراتها متكاملة مع واردات البلدان المغاربية الأخرى بقدر تكاملها مع واردات الاتحاد الأوروبي على الأقل. ويشير مؤشر التكامل التجاري، أي مقدار التداخل بين هيكلي الصادرات والواردات، إلى أن محتوى صادرات المغرب العربي من المنتجات مطابق أو مكمل لمحتوى واردات المنطقة من المنتجات. ففي حالة الجزائر وموريتانيا على سبيل المثال، يوجد تماثل تقريبا بين مؤشر التكامل التجاري مع المغرب العربي ومؤشر التكامل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

[١] يوضح مقياس تكامل التجارة (مقياس من صفر إلى ١٠٠) مدى التطابق أو التكامل بين صادرات البلد القائم بالإبلاغ وواردات البلد الشريك. ويشير ارتفاع قيمة المؤشر إلى أن البلدين يمكن أن يستفيدا من زيادة التجارة فيما بينهما.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ٩: الميزة النسبية الظاهرة، ٢٠١٦
(حجم الدائرة يعكس قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة)

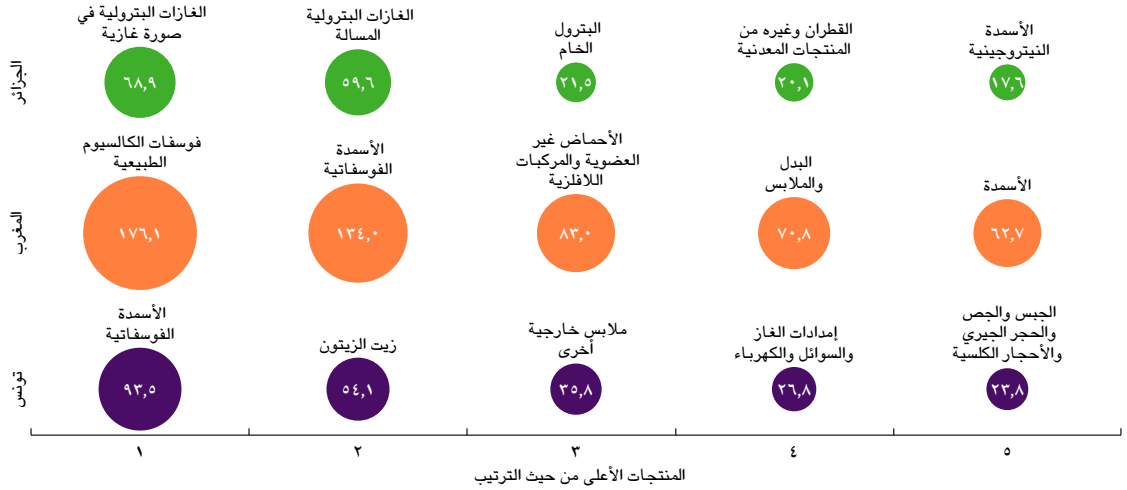

المصادر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٨ لدى منظمة الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الميزة النسبية الظاهرة مقارنة بالصادرات العالمية. تستند الحسابات إلى النظام المنسق لعام ٢٠١٢ على مستوى الأربعة أرقام وتعتمد المنهجية المستخدمة على بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة لعام ٢٠١٣.

وبعض البلدان المغاربية متكاملة فيما بين بعضها البعض أكبر من تكاملها مع شركاء التصدير الرئيسيين. فعلى سبيل المثال، يتفوق مؤشر تكامل التجارة للجزائر مع موريتانيا والمغرب على مؤشر تكاملها التجاري مع إيطاليا التي تعد شريك التصدير الرئيسي للجزائر، وإن كانت نسبة صادرات الجزائر إلى إيطاليا أكبر كثيرا (الجدول ٢). وبالنسبة لموريتانيا والمغرب وتونس، يوجد فيما بينها تكامل يفوق كثيرا حجم التجارة الثنائية الملاحظ فيما بينها. ويثبت ذلك أنه بالرغم من أن البلدان الأوروبية هي الشريك التجاري التقليدي للمغرب العربي، فإن التجارة بين البلدان المغاربية تعد مصدرا كبيرا للإمكانات التجارية غير المستغلة بالنسبة للبلدان المغاربية.

ويمكن أن تتحقق للبلدان المغاربية مزايا نسبية ظاهرة من التجارة فيما بينها (الشكل البياني ٩). ومن الواضح أن المغرب يتمتع بميزة نسبية قوية في الفوسفات ومشتقاته، كما تتمتع تونس بميزة نسبية في الأسمدة، والجزائر بميزة نسبية في الغاز الطبيعي المسال. وبالنسبة للبلدان التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في مجموعات مماثلة من المنتجات، مثل الأسمدة والملابس في حالة المغرب وتونس، يمكن أن تتاح لها فرصة كبيرة للتجارة الثنائية داخل القطاع نفسه في منتجات مختلفة تنتمي إلى نفس المجموعة.

[٢] يقيس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة تنافسية منتج ما في صادرات البلدان مقارنة بنصيب المنتج في التجارة العالمية. وتعد المنتجات ذات الميزة النسبية الظاهرة الكبيرة منتجات تنافسية يمكن تصديرها إلى بلدان ذات ميزة نسبية ظاهرة منخفضة. وإذا ما تم تقدير الميزة النسبية الظاهرة على أساس البيانات التفصيلية للمنتجات، قد يساعد هذا المؤشر في تركيز الاهتمام على منتجات غير تقليدية يمكن تداولها بنجاح.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الجدول ٢: مؤشر تكامل التجارة، ٢٠١٦

المصدر	المستورد: الجزائر مؤشر تكامل التجارة	الجزائر ٪	موريتانيا مؤشر تكامل التجارة	موريتانيا ٪	المغرب مؤشر تكامل التجارة	المغرب ٪	تونس مؤشر تكامل التجارة	تونس ٪	شريك التصدير الرئيسي[1] مؤشر تكامل التجارة	شريك التصدير الرئيسي[1] ٪
الجزائر	–		١٠,٣	٠,١	١١,٤	١,٧	٨,٧	٢,٠	١٠,١	١٧,٤
موريتانيا	٠,٢	٠,٠	–		٠,٦	٠,٠	٠,٢	٠,١	٤,٠	٣٦,٩
المغرب	١٢,٩	١,٠	١٠,٨	٠,٨	–		١٤,٨	٠,٤	٢٣,٨	٢٣,٣
تونس	١٧,٣	٤,٩	١٣,٨	٠,١	٢١,١	١,٢	–		٢٩,٣	٣٢,٠

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تعتمد الحسابات على منتجات ذات رموز مكونة من ٦ أرقام باستخدام بيانات النظام المنسق لعام ٢٠١٢ المنشورة من خلال قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٨ لدى منظمة الأمم المتحدة والمستندة إلى المنهجية الصادرة ضمن تقرير حلول التجارة العالمية المتكاملة لعام ٢٠١٨. ٪ = نسبة الصادرات إلى البلد المستورد.
[1] وفقا لبيانات عام ٢٠١٦، تعد إيطاليا والصين وإسبانيا وفرنسا شركاء التصدير الرئيسيين للجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس على الترتيب.

ومن الممكن زيادة التجارة الإقليمية داخل منطقة المغرب العربي في مجموعة كبيرة من فئات المنتجات. وتوضح حسابات الميزة النسبية الظاهرة المنتجات ومجموعات المنتجات التي يمكن زيادة التجارة فيها بين البلدان المغاربية. ويوجد عدد من مؤشرات الميزة النسبية الظاهرة التي تزيد قيمتها كثيرا عن ١، مما يعني أن نصيب بلد ما في صادرات سلعة ما يتجاوز نصيب الشركاء في صادرات نفس السلعة. ويمكن لجميع بلدان المغرب العربي تقريبا المتاح عنها بيانات تحديد منتجات ومجموعات منتجات إضافية يمكنها تصديرها إلى البلدان المجاورة في المنطقة (الشكل البياني ١٠). فعلى سبيل المثال، استنادا

الشكل البياني ١٠: إمكانات التجارة الإقليمية
(حجم الإطار يعكس حجم الصادرات في عام ٢٠١٦، وتشير الأرقام إلى قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة)

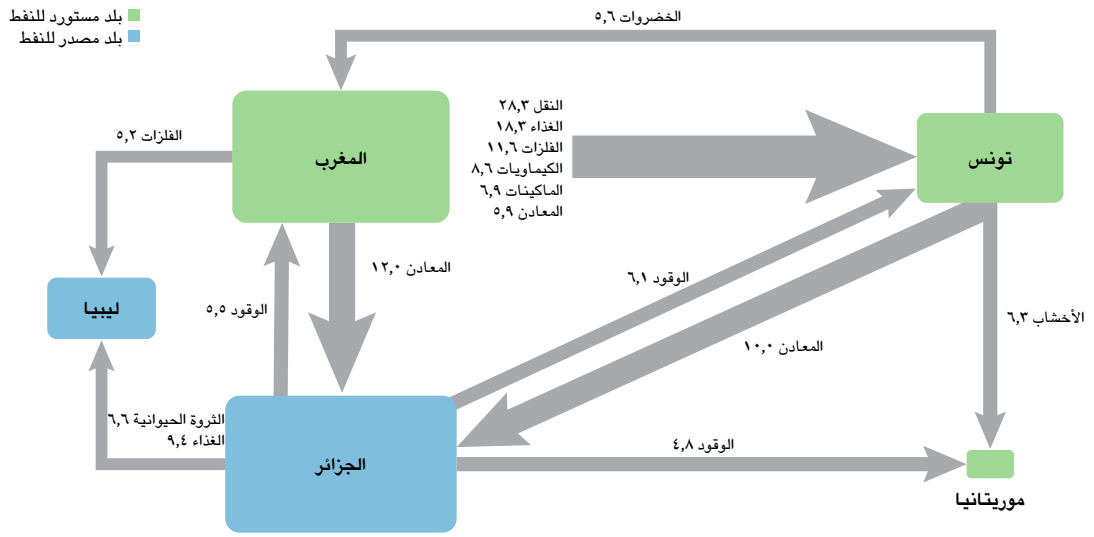

المصادر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لعام ٢٠١٨ لدى منظمة الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: المنتجات المعروضة تستند إلى قيمة حدية تساوي ٥. وتستخدم الحسابات المنتجات المصنفة على مستوى الرقمين في النظام المنسق لعام ٢٠١٢. وتستند المنهجية إلى تقرير حلول التجارة العالمية المتكاملة لعام ٢٠١٣.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

إلى تصنيف النظام المنسق لعام ٢٠١٢ على مستوى الرقمين، يتمتع المغرب بميزة نسبية أقوى من تونس في عدد كبير من مجموعات المنتجات، مثل خدمات النقل والغذاء والفلزات والكيماويات، وأقوى من الجزائر في المعادن، وأقوى من ليبيا في الفلزات. ويشير ذلك إلى أن المغرب يمكنه تصدير المزيد من هذه المنتجات إلى كل من هذه البلدان. وفي الوقت نفسه، يمكن لتونس تصدير المزيد من المعادن إلى الجزائر والمزيد من الخضروات إلى المغرب والمزيد من الأخشاب إلى موريتانيا.

ويتضمن التحليل إرشادات بشأن منتجات محددة يمكن زيادة التجارة فيها بين بلدان المغرب العربي. ويتضح من تقسيم بيانات الميزة النسبية الظاهرة عند مستوى الأربعة أرقام في النظام المنسق أن المغرب هو البلد الأكثر تنافسية في المنطقة، حيث تتوافر له إمكانية كبيرة لزيادة صادراته إلى البلدان المغاربية الأخرى، إلى جانب صادراته الحالية إلى باقي العالم (الملحق ١). فعلى سبيل المثال، يمكن للمغرب زيادة صادراته إلى الجزائر فيما لا يقل عن ٣٦ منتجا، وإلى تونس في ٢٢ منتجا، وإلى موريتانيا في ١٠ منتجات، وإلى ليبيا في ٨ منتجات. ويمكن لتونس أيضا زيادة صادراتها الإقليمية في ٣٠ منتجا تقريبا حسب البلد. أما البلد الأقل من حيث إمكانية زيادة التجارة فهي موريتانيا التي يمكنها زيادة صادراتها الإقليمية إلى المغرب وتونس في أربعة منتجات، وإلى الجزائر في منتجين، وإلى ليبيا في منتج واحد فقط. ويمكن للجزائر زيادة صادراتها في ستة منتجات تقريبا حسب البلد. لذلك توجد إمكانية لزيادة التدفقات التجارية بدرجة كبيرة بين جميع البلدان المغاربية.

التأثير المحتمل لزيادة الاندماج على النمو

يشير العديد من التقديرات الكمية إلى أن الاندماج الإقليمي سيكون له تأثير كبير على مستويات الرخاء داخل المغرب العربي. ولا يمكن تقدير التأثير المحتمل للاندماج الإقليمي في المغرب العربي على النمو والتجارة بدقة بسبب نقص البيانات والتغيرات السريعة التي تطرأ على البيئة العالمية، ولكن عددا من التقديرات يشير إلى إمكانية وجود تأثير إيجابي كبير على مستويات الرخاء. وثبت عموما أن الاندماج التجاري يؤدي إلى زيادة النمو وتحسين الظروف المعيشية (راجع دراسات مثل IMF, World Bank and WTO 2017).

وقد تم التوصل إلى أن تحرير التجارة له تأثير إيجابي عموما على النمو. فعلى سبيل المثال، يتضح من حسابات توضيحية تستند إلى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (IMF 2017b) أن زيادة الانفتاح التجاري وتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتنويع الصادرات وزيادة جودة المنتجات جميعها عوامل من شأنها المساهمة في رفع مستوى الدخل بحوالي ٥٪ إلى ١٠٪ خلال خمس إلى عشر سنوات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية العادية (الشكل البياني ١١). ويمكن أن تكون زيادة الاندماج داخل المغرب العربي، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية الأوسع نطاقا، وسيلة قوية لتحقيق هذه الأهداف ومن ثم رفع معدلات النمو على المدى المتوسط في البلدان المغاربية. وتشير التوقعات إلى أن متوسط النمو السنوي للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٣ سيبلغ ١,٦٪ في الجزائر، و٣,٩٪ في ليبيا، و٣,٤٪ في تونس، و٤,١٪ في المغرب، و٥,٥٪ في موريتانيا (IMF 2017b). ويمكن أن ترتفع معدلات النمو تلك بمقدار درجة مئوية واحدة في المتوسط في حالة زيادة الانفتاح في البلدان المغاربية، وبمقدار ٠,٧ نقطة مئوية في حالة زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، وبمقدار ٠,٦

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ١١: مكاسب النمو الناتجة عن الاندماج التجاري
(٪)

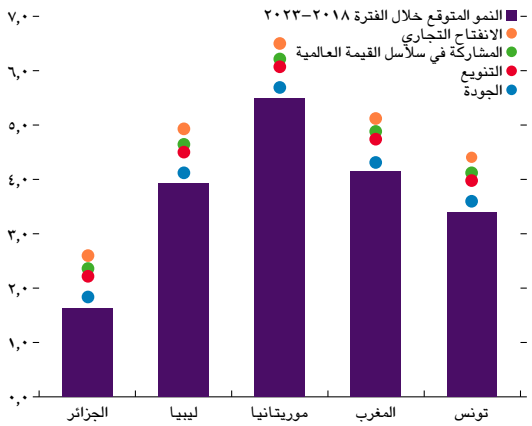

المصادر: دراسة IMF 2017b، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تتوقف زيادة النمو على ارتفاع أي من المؤشرات التجارية بما يساوي أفضل تحسن تاريخي ملاحظ من فترة لأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العشرين عاما السابقة. ٧,٧ نقطة مئوية بالنسبة للانفتاح التجاري، و٤ نقاط مئوية بالنسبة لسلاسل القيمة العالمية، و٢,٤ نقطة مئوية بالنسبة للتنويع، و١,٥ نقطة مئوية بالنسبة للجودة.

نقطة مئوية في حالة تنويع اقتصاداتها، وبمقدار ٠,٢ نقطة مئوية في حالة تحسين جودة المنتجات. وستزداد المنافع المحتملة لاندماج البلدان المغاربية عندما تبدأ أعمال إعادة الإعمار في ليبيا.

وتم التوصل إلى نتائج مماثلة باستخدام تقديرات أخرى للتأثير المحتمل للاندماج على النمو يمكن استخدامها في حالة المغرب العربي. فعلى سبيل المثال، يغطي نموذج التوازن العام المحتسب المستخدم في إطار «مشروع تحليل التجارة العالمية» للتنبؤ بتأثير منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية جميع بلدان المغرب العربي (راجع دراسة Saygili, Peters, and Knebel 2018). وبافتراض إلغاء جميع التعريفات الجمركية المفروضة على التجارة الإقليمية، يتوقع ارتفاع النمو على المدى الطويل بمقدار ١٪ تقريبا، وارتفاع معدلات التوظيف بنسبة ١,٢٪، وزيادة التجارة الإقليمية بنسبة ٣٣٪. وباستخدام نموذج آخر لقياس التوازن العام المحتسب، وهو نموذج MIRAGE أو «نموذج التوازن العام المحتسب لأغراض تحليل السياسة التجارية» والذي تم وضعه خصيصا لتقييم السياسات التجارية، تتضح إمكانية تحقيق مكاسب تجارية كبيرة نتيجة الاندماج الإقليمي. ووفقا لهذا النموذج، ستؤدي إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى زيادة التجارة في السلع بنسبة ٥٢٪ وفي الخدمات بنسبة ٣٢٪ (راجع دراسة Karingi and Mevel 2012). وفي دراسة منفصلة (Chauvin, Ramos, and Porto 2016)، تم التوصل إلى أن تأثير الاندماج التجاري على مستويات الرفاهية محدود عموما على المدى القصير، ولكن التأثير أكبر وأقوى على المدى الطويل.

ومن شأن تعزيز الاندماج الإقليمي تعزيز النمو من خلال التشجيع على زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية. وتشير أبحاث سابقة إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما في المراحل المتوسطة، تنتج عنها آثار إيجابية بالنسبة للنمو (راجع دراسة Didier and Pinat 2017). وفي غياب الاندماج في العقدين الماضيين، اختلف موقع فرادى البلدان المغاربية واتجاهها في سلاسل القيمة العالمية (الشكل البياني ١٢). فبينما زادت مشاركة المغرب وتونس في المراحل الأمامية كمساهمين بالمدخلات الوسيطة في البلدان الأخرى، تحركت الجزائر وليبيا إلى الخلف نحو استخدام المزيد من المدخلات الأجنبية في صادراتها. وظل موقع موريتانيا ثابتا تقريبا دون أي تغيير. وتشير تجارب الاندماج في الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى منافع محتملة غير مستغلة في حالة المغرب العربي. فلو كانت منطقة المغرب العربي أكثر اندماجا، لاستطاع كل بلد من بلدان المنطقة الصعود في سلاسل القيمة العالمية على غرار بلدان الاتحاد الأوروبي، والاقتراب من المركز على غرار بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واستغلال مزايا المشاركة الخلفية والأمامية في سلاسل القيمة العالمية.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الشكل البياني ١٢: سلاسل القيمة العالمية

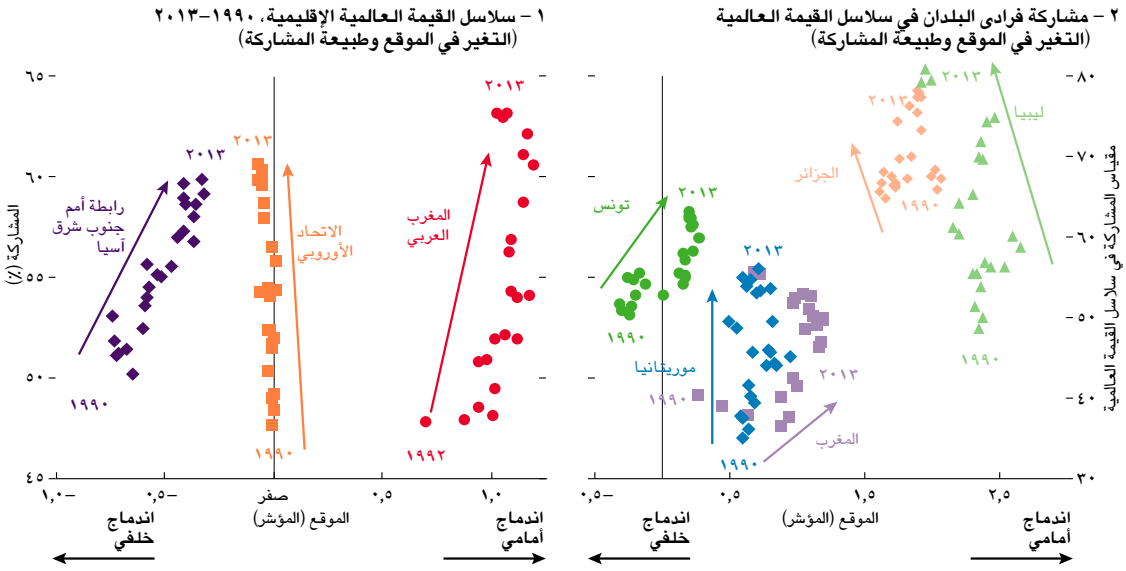

المصادر: دراسة Aslam, Novta, and Rodrigues-Bastos 2017، وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات متعددة المناطق (Eora MRIO)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي، ودراسة Lenzen et al, 2013.

وتم التوصل عموما إلى أن الاندماج التجاري يحد من الفقر. إذ تشير دراسة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (٢٠١٧) إلى أن الانفتاح يترتب عليه نمو سريع في متوسط الدخول وتراجع مستويات الفقر. فعلى سبيل المثال، ازداد نمو دخل العشرين في المائة الأكثر فقرا بالتوازي تقريبا مع نمو متوسط الدخل في البلدان النامية خلال الفترة ١٩٩٣–٢٠٠٨. ويوجد ارتباط قوي بين التغير في الدخل الحقيقي للشريحة الخمسية الدنيا في توزيع سكان البلدان النامية والتغير في الانفتاح خلال الفترة نفسها. وتشير هذه الحقائق إلى أن الانفتاح يشجع على الحد من الفقر من خلال تسريع وتيرة النمو. كذلك فإن إلغاء أو تخفيض التعريفة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة يؤدي إلى تخفيض أسعارها بالنسبة للمستهلكين. ونظرا لأن جزءا كبيرا من التجارة الإقليمية في المغرب العربي يتكون من سلع أساسية يستهلكها الفقراء في الأساس، ينبغي أن يكون تأثير الاندماج الإقليمي على رخاء الفقراء نتيجة إلغاء التعريفة الجمركية إيجابيا للغاية.

غير أن زيادة الاندماج التجاري في المغرب العربي قد يؤثر على بعض مجموعات العاملين أو بعض المجتمعات. وتتوقف عمليات الإحلال المحتملة على عمق ووتيرة تدابير تحرير التجارة وعلى الظروف بوجه عام، مثل سلامة الاقتصاد، وأوجه الجمود في أسواق العمل والمعوقات الأخرى أمام إعادة توزيع الموارد، وقوة المؤسسات، وكفاية سياسات الحماية الاجتماعية. وتشير النتائج التي تم التوصل إليها مؤخرا (راجع IMF, World Bank and WTO 2017) إلى أنه إذا كانت عمليات الإحلال مكلفة، فإن الآثار السلبية على بعض الأفراد والمجتمعات ستكون كبيرة وطويلة الأجل ما لم تتم معالجتها بشكل سليم وسريع. وتقل هذه التكلفة إذا كان النمو قويا وكانت أسواق العمل خالية من المعوقات. ومن الضروري

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

فهم تكلفة التصحيح المرتبطة بالتجارة بهدف وضع سياسات فعالة للحد من هذه التكلفة. ومن شأن السياسات العامة التكميلية التي يتم تصميمها وتنسيقها على المستوى الإقليمي مساعدة البلدان المغاربية في الحد من تكلفة التأقلم مع زيادة الاندماج بالنسبة للفئات المتضررة.

ولن يؤدي خفض أو إزالة التعريفات الجمركية على التجارة بين البلدان المغاربية على الأرجح إلى خسائر كبيرة في الإيرادات. ويتوقف حجم خسائر الإيرادات المحتملة على نصيب الضرائب التجارية في إيرادات المالية العامة لكل بلد، وهيكل التعريفات الجمركية، وطريقة خفض التعريفة الجمركية المتفق عليها، وقيمة التجارة التي سيتم خفض التعريفة المفروضة عليها. ونظرا لأن قيمة التجارة الإقليمية منخفضة للغاية عادة، يُتوقع أن تكون خسائر الإيرادات طفيفة في معظم الحالات. كذلك فإن خسائر الإيرادات المحتملة نتيجة انخفاض التعريفة الجمركية سيمكن موازنتها جزئيا بسبب زيادة الوعاء الخاضع للضريبة نتيجة إقامة علاقات تجارية بين البلدان المغاربية. وتعد الإصلاحات الضريبية الشاملة هي أفضل وسيلة لمعالجة تأثير الاندماج التجاري على خسائر الإيرادات الجمركية.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الفصل

٤ الأهداف المشتركة على مستوى السياسات في بلدان المغرب العربي

تحقيقا للاندماج المنشود، ينبغي أن تستغل البلدان المغاربية الزخم الناتج عن الاتجاهات الحالية في الاقتصاد والتجارة والاستثمار على مستوى العالم. وسيؤدي الطلب من الشركاء التجاريين التقليديين في أوروبا إلى زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها في موازنة التكلفة المبدئية الناجمة عن تعزيز الاندماج بين بلدان المغرب العربي. ومن شأن زيادة تحرير الحساب الرأسمالي المساعدة في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإقامة سلاسل قيمة مضافة إقليمية ودمجها في سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أن يجلب المستثمرون الجدد، بما فيهم الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق، استثمارات إضافية إلى المغرب العربي خلال العقد التالي. وإذا ما قامت البلدان المغاربية بتنسيق التعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، يمكن استخدام جزء من هذا الاستثمار لصالح الاندماج الإقليمي. ومن المهم أيضا مراعاة المخاطر المؤثرة على الآفاق نتيجة زيادة النزعة الحمائية عالميا، وتقلبات الأسواق المالية، وعدم الاستقرار الجغرافي السياسي في المنطقة. وأخيرا، ينبغي أن تتعاون البلدان المغاربية بشأن التجارة داخل المنطقة والنظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقا القائم على القواعد بغرض جني منافع الاقتصاد العالمي والحد من الانعكاسات السلبية للاضطرابات التجارية العالمية. وفي ظل هذه البيئة الخارجية الديناميكية نسبيا والهشة في الوقت نفسه، ثمة مسألة مهمة تواجه البلدان المغاربية، وهي كيفية استغلال الاندماج الإقليمي كأداة إضافية لزيادة النمو وتوفير فرص العمل والحد من عدم المساواة.

وللعمل فورا في جميع هذه الاتجاهات بكفاءة أكبر، ستستفيد حكومات المغرب العربي من وضع أهداف مشتركة على مستوى السياسات. وينبغي تكميل اندماج أسواق السلع والخدمات ورأس المال والعمل في المغرب العربي على المستوى المؤسسي باندماج على مستوى الأفراد من خلال الاستثمارات المشتركة في رأس المال البشري وربط المواطنين من خلال البنية التحتية الإقليمية، والمبادرات المدنية الإقليمية. وينبغي ألا ينظر إلى هذا الاندماج كهدف في حد ذاته، بل كأداة لتحقيق أهداف مشتركة على مستوى السياسات ذات أهمية لكل بلد من البلدان المغاربية على حدة ولمنطقة المغرب العربي ككل (الإطار ٢).

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الإطار ٢: المغرب العربي – أهداف مشتركة على مستوى السياسات

- **الوظائف**: يتمثل الهدف النهائي من الاندماج الإقليمي في توفير فرص العمل وتحسين معيشة المواطنين من خلال تحقيق نمو مرتفع قابل للاستمرار. وينبغي التشجيع على توفير فرص العمل من خلال سلاسل القيمة الإقليمية وزيادة الاندماج بين القطاعات الخاصة على مستوى المنطقة.
- **الانفتاح**: يتعين وضع نموذج اقتصادي جديد وأكثر انفتاحا في جميع البلدان المغاربية. وينبغي أن تسعى البلدان إلى فتح اقتصاداتها أمام بعضها البعض من خلال توفير فرص تجارية واستثمارية جديدة في المنطقة وتعزيز حرية حركة العمالة ورأس المال بين بلدان المنطقة.
- **الاحتوائية**: ينبغي أن يؤدي النمو الإضافي الناتج عن الاندماج الإقليمي إلى توفير فرص للجميع، بما في ذلك الشباب والنساء وسكان الريف والمهاجرون.
- **المفاوضات**: ينبغي أن تتفاوض البلدان المغاربية بشأن وضع اتفاقية اقتصادية إقليمية عميقة، وأن تصمم نظاما لحل النزاعات وآليات لرصد السياسات، وأن تعمل على معالجة الاختلافات فيما بينها من خلال المفاوضات.
- **التجارة**: ينبغي أن تولي جميع البلدان المغاربية اهتماما أكبر بالتجارة الإقليمية. وبينما يضطلع القطاع العام بتنسيق السياسات، ينبغي أن يضطلع القطاع الخاص بدور أنشط في استكشاف أسواق إقليمية جديدة.

ولتوفير فرص العمل، يمكن للحكومات المغاربية التركيز على عدد من أولويات السياسات. وقد حدد مؤتمر مراكش المنعقد في عام ٢٠١٨ ثلاث سياسات ذات أولوية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتنطبق هذه الأولويات أيضا على بلدان المغرب العربي (راجع IMF 2018c): ضمان المعاملة التنظيمية المتكافئة بما يتيح للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص تحقيق النمو المنشود وتوفير فرص العمل اللازمة لتوظيف شباب المنطقة عندما يصبح القطاع العام غير قادر على الاضطلاع بدور الملاذ الأول للتوظيف، واستغلال التجارة والتكنولوجيا في إقامة سوق إقليمية داخلية كبيرة بغرض تعزيز قدرة المنطقة على المنافسة عالميا في ظل التقدم التكنولوجي السريع الذي يحدث تغيرات جذرية في الأسواق، وإقرار سياسات شاملة بهدف تحسين المهارات والمرونة وإمكانية توظيف العمالة في ظل التطورات التكنولوجية الحالية. ولتوفير فرص العمل اللازمة، يمكن للبلدان المغاربية توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التجارية ذات مضاعفات التوظيف المرتفعة. وتشير دراسة صادرة عن البنك الدولي (Ianchovichina and others 2013) إلى أن توفير فرصة عمل واحدة في قطاع البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان من شأنها توفير أربع فرص عمل إضافية تقريبا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولزيادة الانفتاح، يمكن للبلدان المغاربية اتخاذ تدابير إضافية لزيادة تحرير التجارة والاستثمار – تدابير فردية وإقليمية ومتعددة الأطراف. ويمكن تنفيذ إصلاحات إضافية في نظم السياسات التجارية في ضوء توصيات أعضاء منظمة التجارة العالمية في سياق مراجعات السياسات التجارية التي يتم إجراؤها بصفة منتظمة بالنسبة للمغرب وتونس وموريتانيا. وبالنسبة للجزائر وليبيا، يمكن إصلاح السياسات التجارية في ضوء

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

مفاوضاتهما بشأن شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويمكن تحديد المجالات التي تتطلب مزيدا من إصلاحات البيئة التجارية والاستثمارية استنادا إلى تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ومؤشرات التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومراجعات السياسات الاستثمارية التي ينظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وينبغي أيضا زيادة البيانات المتاحة وتعزيز شفافيتها، لا سيما بيانات الاستثمار الإقليمي وحركة العمالة والتدفقات المالية. وينبغي بالطبع تنفيذ هذه الإصلاحات كجزء من إصلاحات اقتصادية كلية أوسع نطاقا، كالإصلاحات التي تتم مناقشتها بصفة منتظمة بين خبراء صندوق النقد الدولي وسلطات فرادى البلدان المغاربية في سياق مشاورات المادة الرابعة السنوية.

وتوجد إمكانية كبيرة لتعزيز الاحتوائية في ظل الاندماج الإقليمي. وفي هذا الصدد، يتعين أن تركز السلطات في المنطقة على الأولويات التالية: تعزيز الحوكمة والمساءلة من خلال وضع قواعد مشتركة بشأن التجارة والاستثمار الإقليميين مدعومة بآلية رصد تتسم بالمصداقية، كإجراء مراجعات منتظمة من جانب النظراء للسياسات وكيفية تطبيقها؛ وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية وتعزيز الاندماج المالي الإقليمي، بما في ذلك إقامة مؤسسات مالية إقليمية مشتركة كوسيلة لتعزيز اندماج أسواق السلع والخدمات ورأس المال والعمل؛ وزيادة وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي في كل بلد لموازنة الآثار الجانبية المحتملة لزيادة الاندماج الإقليمي على الأشخاص والعمالة والشركات؛ وزيادة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمجتمعات الريفية على الانخراط في التجارة، بما في ذلك التجارة الإقليمية، واستغلال التجارة كوسيلة لتوفير فرص إضافية للشباب والنساء والمهاجرين والفئات الأخرى الأقل حظا. وينبغي تقاسم منافع النمو الإضافي المدعوم بالاندماج الإقليمي بين مختلف المجموعات السكانية – ينبغي عدم استبعاد أي فئة من الاستفادة من منافع النمو.

وللاستفادة من المفاوضات، ينبغي أن تركز البلدان المغاربية على وضع اتفاقية اقتصادية إقليمية عميقة. وينبغي أن تغطي هذه الاتفاقية جميع المجالات التي يشملها بالفعل اتحاد المغرب العربي، مثل تحرير التجارة في السلع والخدمات وحرية حركة رأس المال والعمالة، كما ينبغي أن تتضمن مجالات جديدة، مثل سياسات المنافسة المشتركة، ونظام استثماري، وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وسيضع هذا العمق الرأسي والأفقي البلدان المغاربية في موضع الريادة في جهود التحرير في إفريقيا في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وينبغي أن تتضمن هذه الاتفاقية الاقتصادية الإقليمية آليات لحل النزاعات ورصد السياسات. وإلى جانب الجهود الإقليمية، ينبغي أن تستأنف الجزائر (وليبيا متى أمكن ذلك) مفاوضاتها بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كي تتمكن من التجارة على أساس قواعد مقبولة لأطراف متعددة. وأخيرا، ينبغي للاستفادة من نقاط القوة المشتركة أن تتفاوض البلدان المغاربية كمنطقة واحدة مع كبار شركائها التجاريين، مثل الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين – وهي استراتيجية مستخدمة في المجموعات الإقليمية الأخرى ولكنها غير مستغلة تقريبا في المغرب العربي.

ولزيادة التجارة، ينبغي النظر للاندماج بين بلدان المغرب العربي كمسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف المعنية. وبينما ينبغي أن تضطلع الحكومات بدور الريادة في معالجة

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الاختلافات، والتفاوض بشأن الاتفاقية الإقليمية، وتنسيق السياسات، وتحرير الأسواق، وتحسين بيئة الأعمال، ينبغي أن يضطلع القطاع الخاص والمجتمع المدني بدور أيضا من خلال السعي إلى الانخراط في المنطقة. وتشير تكاملية المنتجات بين البلدان المغاربية إلى وجود فرص تجارية كبيرة غير مستغلة. والشعور بالمسؤولية المشتركة أمر ضروري نظرا لأنه لا يتوافر لأي طرف من الأطراف المعنية منفردا ما يلزم من فكر أو خبرات عملية أو تجارب للتعامل مع جميع الجوانب المعقدة للاندماج الإقليمي. لذلك فإن التعاون والشراكة أمران ضروريان لتصميم سياسات فعالة تتسق مع احتياجات البلدان والتمتع بمميزات نسبية في مجالات جديدة.

ورغم أن قائمة الإصلاحات تبدو طويلة، تشير معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي لعام ١٩٨٩ إلى خطوات أولية محددة تحظى بالفعل بتأييد جميع البلدان المغاربية. وتدعو المادة الثانية من المعاهدة حكومات المغرب العربي إلى العمل التدريجي نحو تحقيق حرية حركة الأشخاص ونقل الخدمات والسلع ورأس المال فيما بينها. كذلك يهدف اتحاد المغرب العربي إلى تطبيق سياسات موحدة في مختلف المجالات. وستكون السياسات التجارية والاستثمارية الموحدة بمثابة خطوة أولى جيدة نحو تحقيق هدف تعزيز الاندماج الإقليمي.

ويؤكد صندوق النقد الدولي استعداده لدعم جهود اندماج البلدان المغاربية، وتربطه بالفعل علاقات تعاون وثيقة مع جميع بلدان المنطقة. ويقدم الصندوق المشورة بشأن السياسات في سياق أنشطة الرقابة بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي – وهو شرط أساسي للنجاح في تحقيق الأهداف المشتركة على مستوى السياسات. وقدم الصندوق الدعم أيضا من خلال الترتيبات المالية في موريتانيا (التسهيل الائتماني الممدد)، وتونس (تسهيل الصندوق الممدد)، وفي المغرب حتى وقت قريب (خط الوقاية والسيولة). كذلك يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في جميع المجالات الاقتصادية الكلية. وإذا ما قررت الحكومات المغاربية المضي نحو تعزيز اندماجها الإقليمي، ستكون آلية التكامل التجاري والمساعدة الفنية بشأن سياسة وإدارة الضرائب والجمارك أدوات ضرورية لدعم جهودها في هذا الصدد.

[١] تم استحداث آلية التكامل التجاري في عام ٢٠٠٤ لمساعدة البلدان الأعضاء في معالجة العجز في ميزان المدفوعات الذي قد ينتج عن تدابير تحرير التجارة التي تنفذها البلدان الأخرى. ولا تتيح هذه الآلية تسهيلات إقراض خاصة، ولكنها بمثابة سياسة مصممة لزيادة إمكانية التنبؤ بالموارد المتاحة بموجب تسهيلات إقراض الصندوق الحالية (راجع IMF 2018b).

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الملحق ١ – التجارة بين بلدان المغرب العربي: المزايا النسبية الظاهرة

(المؤشر، النظام المنسق ٢٠١٢، رموز من أربعة أرقام، القيمة الحدية = ١٠)

الجزائر

#	ليبيا			موريتانيا			المغرب			تونس		
	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة
١	١٥٠٧	زيت فول الصويا	٧٩,٠	١٧٠١	سكر القصب أو البنجر	١٤,٣	٢٧١١	الغازات البترولية والهيدروكربونات	٣٥,٩	٢٧١١	الغازات البترولية والهيدروكربونات	٢٤,٣
٢	١٧٠١	سكر القصب أو البنجر	٦٢,٧	٠٨٠٤	التمور والتين والفواكه الأخرى	٩,٩	٢٧١٦	الطاقة الكهربائية	٢٣,٩	٢٩٠٤	المشتقات الهيدروكربونية	١٩,٢
٣	٦٨٠٩	الجص	٤٨,٦	١٩٠٢	العجائن الغذائية	٨,٣	٦٨٠٩	الجص	١٩,٤	٧٠٠٥	الزجاج	١٣,٩
٤	١٥١٢	زيت بذور عباد الشمس أو زيت بذور القطن	٢٥,٣	٤٨١٨	أصناف ورقية صحية منزلية	١,٣	٢٨١٤	الأمونيا	١٤,١	٦٨٠٩	الجص	١٣,٤
٥	٠٤٠٣	الألبان أو القشدة	١١,٤							٢٠٠٩	عصائر الفواكه والخضروات	١٣,٣
٦										٤٧٠٧	النفايات والفضلات الورقية	١١,٣

موريتانيا

#	الجزائر			ليبيا			المغرب			تونس		
	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة
١	٢٨٢٧	الكلوريدات	٨٣٨٥	٢٤٠٢	لفائف تبغ غليظة (سيجار)، ولفائف تبغ غليظة مقطوعة الأطراف، ولفائف تبغ عادية (سجائر)	٧٤,٤	٥٩٠١	أقمشة من مواد منسوجة	٥٠٩٥	٢٣٠١	الدقيق والسميد والكريات المكتلة من الحبوب	٤٢٧٠
٢	٠٣٠٢	الأسماك، الطازجة أو المبردة	٢٢٥,٤				٠٣٠٢	الأسماك، الطازجة أو المبردة	٣٥٩,٥	٠٣٠٣	الأسماك المجمدة	١٦٠,٦
٣							٢٥٠٥	الرمال	٣٧,٨	٠٣٠٢	الأسماك، الطازجة أو المبردة	٩٠,٩
٤							٠٤٠٩	العسل	٣٦,٢	٠٣٠٧	الرخويات	١٣,٢

المغرب

#	الجزائر			ليبيا			موريتانيا			تونس		
	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة
١	٢١٠١	البن أو الشاي أو المتة	١٣٧,٥	٧٦١٢	خزانات مصنعة من الألمونيوم وبراميل وعلب وصناديق	٩٧,٩	٠٧٠٢	الطماطم، الطازجة والمبردة	١٤,٧	٢٥١١	كبريتات الباريوم الطبيعي وكربونات الباريوم الطبيعي	١٧٥,٧
٢	٢٨٠٩	حمض الفوسفوريك	٧٧,٩	١٥١٧	المرجرين	٤١,٦	١٥٠٧	زيت فول الصويا وجزيئاته	١٤,٧	٢١٠٢	الخمائر	١٢٢,٥
٣	٢٥١١	كبريتات الباريوم الطبيعي وكربونات الباريوم الطبيعي	٥٨,٦	٨٣٠٩	سدادات وكبسولات وأغطية	٢٥,٤	٠٨٠٧	الشمام والبطيخ والبابايا	١٤,٦	٢٨١١	أحماض غير عضوية	١١٢,٧
٤	٦٢١١	ملابس رياضية وألبسة سباحة وملابس أخرى	٥٣,٩	٢١٠١	البن أو الشاي أو المتة	١٧,٨	٠٧٠٤	الكرنب والخضروات المماثلة الصالحة للأكل من فصيلة البراسيكا	١٤,٦	٢١٠١	البن أو الشاي أو المتة	١٠٦,٧
٥	٦٢١٠	الملابس المصنوعة من النسيج	٥١,٣	١٧٠١	سكر القصب أو البنجر	١٤,١	٠٨٠٥	الحمضيات، الطازجة أو المجففة	١٤,٦	١٧٠٣	العسل الأسود المستخلص من السكر	١٠٥,٦
٦	٦٢١٧	لوازم الملابس	٥١,٢	٨٥٤٤	الأسلاك العازلة وموصلات الكهرباء	١٣,٤	٠٧٠٩	الخضروات	١٤,٤	٧٦١٢	خزانات مصنعة من الألمونيوم وبراميل وعلب وصناديق	٩٢,١
٧	٠٣٠٣	الأسماك، المجمدة	٤٣,٥	١٥١٥	دهون وزيوت نباتية ثابتة	١٢,٠	٣٦٠٢	متفجرات محضرة	١٣,١	٢٣٠١	الدقيق	٥٧,٧
٨	٧٦١٢	خزانات مصنعة من الألمونيوم وبراميل وعلب وصناديق	٤٢,٥	١٥٠٧	زيت فول الصويا وجزيئاته	١٢,٠	٠٤٠٣	الألبان أو القشدة	١٢,٩	٦٨١٣	أدوات احتكاك والأصناف ذات الصلة	٥٢,٤
٩	٢٤٠٣	التبغ المصنع وبدائله	٤٠,٤				١٦٠٤	الأسماك المجهزة أو المحفوظة	١٢,٨	١٢١١	النباتات وأجزاء النباتات	٤٥,٥
١٠	٣٩٠٥	بوليمرات أسيتات الفنيل	٤٠,٠				٢٣٠٩	الأعلاف الحيوانية	١٢,٥	٢٥٠٧	الكاولين وغيره من أنواع الطين	٤٥,٣
١١	٢٥٠٧	الكاولين وغيره من أنواع الطين الكاوليني	٣٧,١							٢٠٠٨	الفاكهة والثمار القشرية	٣٩,٢
١٢	٧٢١٠	الحديد والصلب غير المخلوط	٣٦,٦							٢٢٠٢	المياه، بما في ذلك المعدنية والغازية	٣٦,٠

(تابع)

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

المغرب

#	الجزائر			ليبيا			موريتانيا			تونس		
	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة
١٣	٢٠٠٥	خضروات محضرة	٣٥,٧							٤٧٠٧	النفايات والفضلات الورقية	٣١,١
١٤	٥٨٠٨	ضفائر في شكل أثواب	٣٤,٩							٠٧١٣	الخضروات والبقول المجففة؛	٣٠,٦
١٥	١٢١٢	الخروب والأعشاب البحرية والطحالب المائية	٢٩,٢							٠٥١١	المنتجات الحيوانية	٢٣,٢
١٦	٦٨١٣	مواد احتكاك	٢٩,٠							٥٢٠٤	خيوط خياطة مصنوعة من القطن	١٧,٥
١٧	٠٨١٣	فواكه، مجففة	٢٧,٧							٣٣٠٥	تحضيرات للعناية بالشعر	١٣,٠
١٨	٣٢٠٩	دهانات وورنيش	٢٦,٥							٧٨٠١	الرصاص، الخام	١٢,٣
١٩	٣٢٠٤	مواد تلوين عضوية مركبة	٢٥,٢							٥٤٠٢	خيوط من شعيرات تركيبية	١٠,٩
٢٠	٣١٠٥	أسمدة، معدنية أو كيماوية	٢٤,٠							٠٣٠٣	الأسماك، المجمدة	١٠,٤
٢١	٢٥٠٥	الرمال	٢٣,٢							٦٩١٠	أحواض غسيل وتركيبات صحية مصنعة من السيراميك	١٠,٢
٢٢	٢٠٠٨	الفاكهة والثمار القشرية والأجزاء القابلة للأكل من النباتات	١٨,١							٨٥٢٤	التسجيلات والأشرطة والمواد المسجلة	١٠,٢
٢٣	٢١٠٤	الحساء والمرق	١٧,٨									
٢٤	٥٤٠٨	الأقمشة المنسوجة	١٦,٣									
٢٥	٦٤٠٥	الأحذية	١٥,٨									
٢٦	٦٨٠٥	مواد شحذ في صورة مساحيق أو حبيبات	١٥,١									
٢٧	١٧٠٤	حلوى مصنوعة من السكر	١٤,٦									
٢٨	٧٢٠٩	الحديد أو الصلب غير المخلوط	١٤,٤									
٢٩	٠٩٠٤	الفلفل من فصيلة «بيبر	١٤,٠									
٣٠	١٥٠٩	زيت الزيتون وجزيئاته	١٢,٣									
٣١	٤٩١١	مواد مطبوعة	١١,٤									
٣٢	٧٢٠٨	الحديد أو الصلب غير المخلوط	١٠,٨									
٣٣	٦٩١٠	أحواض غسيل وتركيبات صحية مصنعة من السيراميك	١٠,٨									
٣٤	٧٦١٤	الألومنيوم	١٠,٨									
٣٥	٧٠١٠	أوعية زجاجية	١٠,٥									
٣٦	٦١٠١	معاطف	١٠,٢									

تونس

#	الجزائر			ليبيا			موريتانيا			تونس		
	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة
١	٦٩١٤	أصناف مصنعة من السيراميك	٥٩,٨	٠٨٠٧	الشمام والبطيخ والبابايا، طازج	٢١,٩	٣٩٠٩	راتنجات فينولية ومتعدد اليوريثان	١٣٨,٥	٢٨٣٥	الفوسفات ومتعدد الفوسفات	١٢٠,٤
٢	٢٥٢٢	الكلس الحي والكلس المائي	٥٥,٩	٠٨٠٥	الفواكه الحمضية، الطازجة أو المجففة	٢١,٩	٢٨٣٦	الكربونات والبيكربونات	٨٠,٠	٤٨٢٠	السجلات والدفاتر المحاسبية والمفكرات	١٠٨,٢
٣	٢٨٣٥	الفوسفات ومتعدد الفوسفات	٤٤,٨	٠٨٠٩	المشمش والكرز والخوخ	٢١,٦	٠٨٠٤	التمور والتين والفواكه الأخرى	٥٥,٤	٠٨٠٤	التمور والتين والفواكه الأخرى	١٠٢,٤
٤	٢٨٠٩	أحماض الفوسفوريك والبولي فوسفوريك	٣٩,٢	١٥٠٩	زيت الزيتون وجزيئاته	٢١,٦	١٥١٧	المرجرين	٣٧,٦	٩٦٠٨	أقلام حبر	٦٦,٤
٥	٢٥١١	كبريتات الباريوم الطبيعي وكربونات الباريوم الطبيعي	٣٤,٨	٢٨٣٥	الفوسفات ومتعدد الفوسفات	٢١,٤	٣٩٠٧	بولي أسيتالات وبولي إثيرات	٢٥,٩	٧٢١٧	أسلاك مصنعة من الحديد والصلب غير المخلوط	٦١,٥

(تابع)

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

	تونس									
	الجزائر		ليبيا		موريتانيا		تونس			
#	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة	النظام المنسق	المنتج	الميزة النسبية الظاهرة
٦	٨٧١٦	مقطورات ومقطورات نصفية	٣٢,٤	٣٩٠٥	بوليمرات أسيتات الفنيل	١٩,٦	٧٢١٠	الحديد والصلب غير المخلوط	٢٢,٢	٣٩١٥	نفايات وقصاصات وفضلات من اللدائن	٤٣,٧
٧	٢٨٢٨	هيبوكلوريتات الكالسيوم التجاري	٣٠,٦	٠٨٠٤	التمور والتين والفواكه الأخرى	١٩,٥	٣٢٠٨	دهانات وورنيش	٢١,٦	٣٨١٩	سوائل الفرامل الهيدروليكية	٤٣,٣
٨	٢٨٣٦	الكربونات والبيكربونات	٢٩,١	٢٥٢٠	الجبس والأنهيدريت والجص	١٩,٢	٧٣١٨	براغي وصواميل وشناكل ومسامير برشام	١٤,٠	٠٢٠٧	اللحوم وأحشاء الدجاج الصالحة للأكل	٤١,٧
٩	٣٩٠٥	بوليمرات أسيتات الفنيل	٢٧,٥	٢٥٠١	الملح	١٧,٤	٤٨١٨	أصناف ورقية صحية منزلية	١٢,٨	٣٨٠٦	قلفونات وأحماض راتنجية	٣٩,٠
١٠	٧٣٠٩	خزانات وصهاريج وأوعية	٢٦,٠	٢٨٢٨	هيبوكلوريتات	١٧,١	٩٠٢٨	إمدادات الغاز أو السوائل أو الكهرباء	١٠,١	١٥١٦	الدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية	٣١,٧
١١	٢٠٠١	الخضروات والفاكهة المحضرة باستخدام الخل	٢٣,٤	٤٨٠٤	ورق وورق مقوى كرافت	١٦,٦				١٥٠٩	زيت الزيتون وجزيئاته	٢٩,٧
١٢	٩٠٢٨	إمدادات الغاز أو السوائل أو الكهرباء	٢٢,٧	٠٧٠٢	الطماطم، الطازجة أو المبردة	١٦,٤				٣٩٠٥	بوليمرات أسيتات الفنيل	٢٣,٢
١٣	٨٥٤٨	قطع غيار كهربائية للآلات	٢٢,٢	٣١٠٥	الأسمدة، المعدنية أو الكيماوية	١٥,٦				٣٨١٢	محضرات تسريع بركنة المطاط	٢٢,٢
١٤	١٢٠٧	بذور وثمار زيتية	١٩,٦	٠٧٠٩	الخضروات، طازجة أو مبردة	١٥,٥				٤٨٠٣	المناديل ومناشف الأيدي والمائدة وما يماثلها	٢١,١
١٥	٢٥٢٣	أسمنت بورتلاند وغيره	١٨,٠	٤٨١٠	ورق مطلي بالكاولين	١٥,٤				٨٤٣٠	ماكينات متحركة للتسوية والتمهيد	١٨,٣
١٦	٠٩١٠	زنجبيل وزعفران وتوابل أخرى	١٧,٣	٤٨٠٣	المناديل ومناشف الأيدي والمائدة وما يماثلها	١٥,١				٣٣٠٥	تحضيرات للعناية بالشعر	١٦,٧
١٧	٣٨١٢	محضرات تسريع بركنة المطاط	١٥,٢	٠٤٠٣	الألبان أو القشدة	١٤,٨				٠٩١٠	زنجبيل وزعفران وتوابل أخرى	١٥,٥
١٨	٧٠١٠	أوعية زجاجية	١٥,١	٣٩١٢	السليلوز ومشتقاته الكيميائية	١٤,٨				٧٣١٢	أسلاك مجدولة وحبال وكوابل وأمراس مضفورة وحبال رفع وما يماثلها من حديد أو صلب غير عازلة للكهرباء	١٥,١
١٩	٨٦٠٩	أوعية	١٥,١	٠٩٠٤	فلفل من فصيلة «بيبر»	١٣,٤				٥٦٠٤	خيوط وحبال من المطاط	١٣,٩
٢٠	٤٨٠٣	المناديل ومناشف الأيدي والمائدة وما يماثلها	١٣,٩	١٥١٦	الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية	١٣,١				٦٩٠١	طوب وكتل وأصناف من السيراميك	١٣,٨
٢١	٦٨٠٧	أسفلت ومواد مماثلة	١٣,٢	٦٣٠٩	أقمشة منسوجة	١٣,٠				٠٤٠٦	الجبن واللبن المخثر	١٢,٣
٢٢	٣٢١٢	ألوان سطحية	١٢,٦	٤٨١٨	أصناف ورقية صحية منزلية	١٢,٩				٣٣٠٦	محضرات للعناية بالفم والأسنان	١١,٩
٢٣	٨٤٣١	قطع غيار الماكينات	١٢,٦	٠٨٠٦	العنب، الطازج أو المجفف	١٢,٩				٦٤٠٣	الأحذية	١١,١
٢٤	٧٣١٠	خزانات وبراميل وأوعية مماثلة	١٢,٤	٧٣١٠	خزانات وبراميل وأوعية مماثلة	١١,٢						
٢٥	٩٠١٥	أدوات وأجهزة المساحة	١١,٤	٢٨٣٣	كبريتات وشب وفوق كبريتات	١٠,٧						
٢٦				٨٩٠٣	يخوت ومراكب أخرى	١٠,٦						
٢٧				١٥١٧	المرجرين	١٠,٥						
٢٨				٣٩٠٣	بوليمرات الستيرين، بأشكالها الأولية	١٠,١						

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي، استنادا إلى قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة لدى البنك الدولي (٢٠١٨).

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

المراجع

African Development Bank (ADB). 2017. "Africa Visa Openness Report 2017." https://www.visaopenness.org.

Aslam, Aqib, Natalija Novta, and Fabiano Rodrigues-Bastos. 2017. "Calculating Trade in Value Added." IMF Working Paper 17/178, International Monetary Fund, Washington, DC.

Baldwin, Richard. 2012. "Global Supply Chains: Why They Emerged, Why They Matter, and Where They Are Going." CEPR Discussion Paper DP9103, Centre for Economic Policy Research, London, United Kingdom. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2153484.

Boston Consulting Group (BCG). 2010. "The African Challengers: Global Competitors Emerge from the Overlooked Continent." Boston, MA: Boston Consulting Group. 2010. https://www.bcg.com/documents/file44610.pdf.

Bown, Chad P., Daniel Lederman, Samuel Pienknagura, and Raymond Robertson. 2017. "Better Neighbors: Toward a Renewal of Economic Integration in Latin America." World Bank Publications, Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/25736.

Chauvin, Nicolas Depetris, M. Priscila Ramos, and Guido Porto. 2016. "Trade, Growth, and Welfare Impacts of the CFTA in Africa." In CSAE Conference 2017: Economic Development in Africa (No. CONFERENCE-2017–040). https://editorialexpress.com/cgi-bin/conference/download.cgi?db_name=CSAE2017&paper_id=749.

Didier, Tatiana, and Magali Pinat. 2017. "The Nature of Trade and Growth Linkages." World Bank Policy Research Working Paper 8168, World Bank, Washington, DC. http://documents.worldbank.org/curated/en/900341502818068705/The-nature-of-trade-and-growth-linkages.

Fernandez, Andres, Michael W. Klein, Alessandro Rebucci, Martin Schindler, and Martin Uribe. 2016. "Capital Control Measures: A New Dataset." IMF Economic Review 64: 548–74. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Capital-Control-Measures-A-New-Dataset-42867.

Ianchovichina, Elena, Antonio Estache, Renaud Foucart, Gregoire Garsous, and Tito Yepes. 2013. "Job Creation through Infrastructure Investment in the Middle East and North Africa." World Development 45: 209–22.

International Labour Organization (ILO). 2015. "Global Estimates on Migrant Workers: Results and Methodology." http://www.refworld.org/docid/5672bc6f4.html [accessed 9 October 2018].

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

International Monetary Fund (IMF). 2013. "How to Unleash the Foreign Direct Investment Potential in the Maghreb." Background Paper presented at the 5th Regional Maghreb Conference, Nouakchott, Mauritania, January 8–9.

———. 2017a. "Financial Access Survey Database." https://data.imf.org/FAS.

———. 2017b. "Leveraging Trade to Boost Growth in the MENAP and CCA Regions." In *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*. Washington, DC, October. https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2017/10/17.

———. 2017c. *World Economic Outlook*. Seeking Sustainable Growth: Short-Term Recovery, Long-Term Challenges. Washington, DC, October. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2017/09/19/world-economic-outlook-october-2017

———. 2018a. "Financial Development Index Database." https://www.imf.org/en/Data.

———. 2018b. "The IMF's Trade Integration Mechanism (TIM)." https://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/19/51/Trade-Integration-Mechanism.

———. 2018c. "Opportunity for All: Promoting Growth and Inclusiveness in the Middle East and North Africa." IMF Middle East and Central Asia Department (MCD) Departmental Paper, Washington, DC. https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2018/07/10/Opportunity-for-All-Promoting-Growth-and-Inclusiveness-in-the-Middle-East-and-North-Africa-45981.

———. 2018d. "Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia," Update (April). https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2018/04/24/mreo0518.

International Monetary Fund (IMF), World Bank, and World Trade Organization (WTO). 2017. "Making Trade an Engine of Growth for All: The Case for Trade and for Policies to Facilitate Adjustment." Background Paper for G-20, Washington, DC, https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2017/04/08/making-trade-an-engine-of-growth-for-all.

Karingi, Stephen, and Simon Mevel. 2012. "Deepening Regional Integration in Africa: A Computable General Equilibrium Assessment of the Establishment of a Continental Free Trade Area Followed by a Continental Customs Union." Paper presented at the 15th Global Trade Analysis Project Conference, Geneva, June 27–29.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

Lenzen, Manfred, Daniel Moran, Keiichiro Kanemoto, and Arne Geschke. 2013. "Building Eora: A Global Multi-regional Input-Output Database at High Country and Sector Resolution." *Economic Systems Research* 25 (1): 20–49. http://www.worldmrio.com.

Saygili, Mesut, Ralf Peters, and Christian Knebel. 2018. "African Continental Free Trade Area: Challenges and Opportunities of Tariff Reductions," UNCTAD Research Paper 15, United Nations Conference of Trade and Development, Geneva, February.

United Nations Comtrade Database. 2018. https://comtrade.un.org.

World Bank. 2010. "Economic Integration in the Maghreb." http://documents.worldbank.org/curated/en/969341468278074872/Economic-integration-in-the-Maghreb. World Bank, Washington, DC.

———. 2018. "Doing Business. Measuring Business Regulations." http://www.doingbusiness.org.

World Economic Forum (WEF). 2017. *The Global Competitiveness Report 2017–2018*. Geneva WEF. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018.

World Integrated Trade Solutions (WITS). 2013. "World Integrated Trade Solutions, Online Trade Outcomes Indicators." World Bank. http://wits.worldbank.org/WITS.

World Trade Organization (WTO). 2018. "Regional Trade Agreements Database." https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/region_e.htm.

World Travel and Tourism Council (WTTC). 2018. "WTTC Data Gateway." https://www.wttc.org/.

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

ISBN 978-1-4843-8984-3

Economic Integration in the Maghreb: An Untapped Source of Growth (Arabic)